



الجلسة ٦٥٨٧

الأربعاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |  |
|----------|--|
| الرئيس:  | السيد فيتيج . . . . . (ألمانيا)  |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين  |
|          | البرازيل . . . . . السيدة فيوتي  |
|          | البرتغال . . . . . السيد موريس كابرال  |
|          | البوسنة والهرسك . . . . . السيدة كولاكوفيتش  |
|          | جنوب أفريقيا . . . . . السيد ماشاباني  |
|          | الصين . . . . . السيد وانغ من  |
|          | فرنسا . . . . . السيد أرو  |
|          | غابون . . . . . السيد مونغارا - موسوتسي  |
|          | كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو   |
|          | لبنان . . . . . السيد سلام   |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت |
|          | نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو   |
|          | الهند . . . . . السيد هرديب سينغ بوري  |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس                                   |

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

أثر تغير المناخ

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا

لدى الأمم المتحدة (S/2001/408)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### أثر تغير المناخ

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه موجهة إلى الأمين

العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(S/2011/408)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالأمين

العام ورئيس جمهورية ناورو والمساعد البرلماني لوزير شؤون

جزر المحيط الهادئ في أستراليا. وحضورهم يؤكد على أهمية

الموضوع قيد المناقشة.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت

للمجلس، أَدْعُو ممثلي الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل،

إكوادور، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، أيسلندا،

إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بالاو، بربادوس،

بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات،

بيرو، تركيا، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية كوريا،

الدانمرك، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، شيلي،

غانا، الفلبين، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي،

قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، كوبا، كوستاريكا،

الكويت، كينيا، لكسمبرغ، مصر، المكسيك، ناورو،

نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا واليابان إلى الاشتراك في هذه

الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت

للمجلس، أَدْعُو السيد آخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمؤقت،

أَدْعُو سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد

الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2011/408، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه

موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم

المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام بان كي - مون.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة

الألمانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة جدا في

هذا المنعطف.

عندما تناول مجلس الأمن مسألة تغير المناخ لأول مرة

في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663)، سبق المناقشة تبادل

حيوي للأراء بشأن ما إذا كان نظر المجلس في هذه المسألة

أمرا ملائما. وقد دفعت آنذاك، وأفعل ذلك ثانية اليوم، بأنه

ليس أمرا ملائما فحسب، بل إنه ضروري. وأنا أرحب بأننا

مضينا قدما ونعقد المناقشة السليمة اليوم بشأن ما الذي يمكن

للمجلس وجميع الدول الأعضاء القيام به لمواجهة التحدي

المزدوج لتغير المناخ والأمن الدولي.

ويجب ألا يخطئن أحد. فالحقائق واضحة. وتغير

المناخ حقيقي ووتيرته تتسارع على نحو خطير. وهو لا يؤدي

إلى تفاقم التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان

فحسب، بل إنه تهديد للسلام والأمن الدوليين.

تواصل الظواهر المناخية الشديدة التفاقم من حيث

تواترها وشدتها في البلدان الغنية والفقيرة على السواء، وهي

لا تزهق الأرواح فحسب ولكنها تدمر أيضا الهياكل

والتمويل المقدم لقضايا المناخ، وهو الشرط اللازم لإحراز التقدم، يجب أن ينتقل من سياق المناقشة المفاهيمية إلى التوفير الملموس لتمويل البدء السريع والاتفاق على مصادر التمويل في الأجل الطويل. والمؤتمر المقبل لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في ديربان في كانون الأول/ديسمبر، يجب أن يكون حاسماً بهذا الخصوص. واتخاذ خطوات الحد الأدنى لن يكون مجدياً.

والمفاوضات لا يمكن أن تتوقف عند هذا الحد. ونحن بحاجة إلى وضع أهداف طموحة تكفل أن تظل أي زيادة في المتوسط العالمي للحرارة أقل من درجتين مئويتين. واجتماع ديربان يجب أن يكون بمثابة خطوة واضحة إلى الأمام بشأن التزامات جميع الأطراف بتخفيف آثار تغير المناخ وما تتخذه من إجراءات في هذا الشأن، وفقاً لمسؤولياتها وقدراتها. ولا بد من أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور رائد، في حين يجب على الاقتصادات الناشئة في الوقت نفسه تحمل نصيبها العادل من الأعباء. ولا يمكننا تجاهل التاريخ. ولكن يجب أن ندرك بوضوح أنه لا يمكن أن يكون هناك متفرجون فيما يتعلق بتأمين مستقبل كوكبنا.

وبالنظر إلى أن فترة الالتزامات الأولية لبروتوكول كيوتو ستنتهي في العام المقبل، يجب إيجاد صيغة سياسية دون إبطاء لضمان ألا تؤدي المناورات التفاوضية إلى تعطيل الالتزامات القائمة والالتزامات والإجراءات المطلوب اتخاذها في المستقبل.

ويمكن لمجلس الأمن القيام بدور حيوي في إيضاح الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن. وأعضاء المجلس يتحملون مسؤولية فريدة عن جهود التعبئة على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة الخطر الحقيقي جدا المتمثل في تغير المناخ والتهديدات المحددة للسلام والأمن الدوليين المترتبة

الأساسية والمؤسسات والميزانيات - وهي مشاكل تختمر ويمكن أن تتسبب في فراغات أمنية خطيرة. وباكستان وجزر المحيط الهادئ وروسيا وأوروبا الغربية والفلبين وكولومبيا وأستراليا والبرازيل والولايات المتحدة والصين والقرن الأفريقي أمثلة ينبغي أن نذكرنا بالحاحية المسألة التي نواجهها.

وقد أعلنت الأمم المتحدة اليوم تحديدا حالة المجاعة في اثنتين من مناطق جنوب الصومال. وفي جميع أنحاء العالم، يواجه مئات الملايين من البشر خطر حدوث نقص في الغذاء والماء. وهذا الأمر يقوض أهم أسس الاستقرار على الصعيد المحلية والوطنية والعالمية. والتنافس بين المجتمعات المحلية والبلدان على الموارد الشحيحة، ولا سيما المياه، في تزايد، متسببا في تفاقم معضلات أمنية قديمة وخلق معضلات جديدة. واللاجئون البيئيون يعيدون تشكيل الجغرافيا البشرية للكوكب، وهو اتجاه مآله التزايد مع زحف الصحاري وقطع الأشجار وارتفاع مستوى سطح البحار. والأزمات الكبرى قد تصبح هي الحالة العادية الجديدة. وجميع هذه الأمور تشكل تهديدات للأمن البشري، وأيضا للسلام والأمن الدوليين.

منذ أن قدمت تقريرتي (A/64/350) إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩، توصل المجتمع الدولي إلى اتفاقات معينة، في كوبنهاغن وكانكون، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتلك الاتفاقات توفر أساسا هاما، ولكن غير كامل، للعمل بشأن خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتمكين جميع البلدان من التكيف. ويتعين علينا الآن التعجيل بتفعيل جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كانكون، بما في ذلك بشأن حماية الغابات والتكيف والتكنولوجيا.

عليه. وضمان التنمية المستدامة لجميع مواطنينا هو بالقطع أفضل وسيلة لبناء أساس أكثر استدامة لعالم يعمه السلام. أرجاء كوكب الأرض؟

بالنسبة إلى المجتمع الدولي، يظل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (فريق تغير المناخ) النقطة المرجعية الأولى من حيث تقرير ما يمكن للعلم أن يبلغنا به اليوم وما لا يمكنه بعد أن يبلغنا به. وأود أن أطمئن المجلس مرة أخرى على أن الأمر الذي ما زال لا يختلف عليه إثنان، على الرغم من بعض المناقشات التي دارت حول بعض من تقارير فريق تغير المناخ، هو أن الجزء الأول من تقرير التقييم الرابع لفريق تغير المناخ يعد وثيقة لا يعترض عليها أحد من حيث مراجعة الأقران الدوليين، وأن تلك الوثيقة تؤكد بوضوح تام، في المقام الأول، حقيقة أن تغير المناخ مستمر. وهو ليس مستمرا فحسب؛ بل إنه يتسارع. وهو لا يتسارع فحسب، بل إن آخر الدراسات العلمية الصادرة عن المؤسسات العلمية في جميع أرجاء الكوكب بدأت تطيح بالسيناريوهات والتنبؤات والنماذج المتحفظة التي كان فريق تغير المناخ قد وجه انتباهنا إليها قبل أربع سنوات.

وسواء نظرنا إلى الاتجاه الخطي للاحترار أثناء السنوات الخمسين الماضية - في المعدل، ١٣,٠ درجة حرارة مئوية لكل عقد، وهو يساوي ضعفي الارتفاع في درجات الحرارة تقريبا الذي شهدناه في المائة سنة الماضية؛ أو نظرنا إلى الارتفاع بالنسبة إلى الظواهر الطقسية الشديدة، مثل العواصف والأعاصير؛ أو نظرنا إلى التوسع الحراري للمحيطات؛ أو نظرنا إلى ذوبان الجليد القطبي الصيفي، لأدركنا أن هذه البيانات ليس بينها أي بيان تخميني حول حقيقة أن تغير المناخ أصبح حقيقة واقعة اليوم. لقد ثبتت صحة هذه الاتجاهات.

القيود التي تكبل معرفتنا ما زالت كامنة اليوم، أولا وقبل كل شيء، في تفسير الآثار المترتبة عن هذه

وفي هذا الصدد أحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تستفيد من الفرصة التي سيأتيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة استفادة تامة. ففي ريو سيلزنا أن نسد الفجوات بين أمن الطاقة والأمن الغذائي والتغذوي والأمن المائي والأمن المناخي، حتى يتسنى لشعوبنا كافة أن تتمتع بالرخاء والسلام والأمن الدولي.

أشكركم، سيدي، مرة أخرى على تنظيم هذه المناقشة وتسخيركم الثقل السياسي لمجلس الأمن لرفع مستوى الوعي بهذه المسألة الهامة. لقد أطلقت على تغير المناخ تسمية القضية الفاصلة لعصرنا. والحقيقة أننا يجب أن نفعل أكثر من ذلك. يجب علينا أن نجعل التنمية المستدامة للجميع القضية الفاصلة لعصرنا، لأننا لن نتمكن إلا من خلال ذلك الإطار الواسع من معالجة تغير المناخ وتلبية احتياجات مواطنينا. وإن إعادة كتابة هذا التاريخ مهمة تقع على عاتقنا جميعا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر الأمين العام

على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد شتاينر.

**السيد شتاينر (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن

أحاطب هذا الصباح مجلس الأمن من منظور المعرفة والعلم والخبرة التي اكتسبناها طيلة أكثر من ٣٠ عاما تقريبا في فهم الآثار الكبيرة والعميقة المترتبة على تغير المناخ. ماذا نعرف اليوم، وماذا لم يتسن لنا بعد أن نعرفه، عن العواقب والآثار المترتبة على تغير المناخ وكيف أن العالم يلزمه أن يعد نفسه لمواجهة التغيرات التي بدأت تلوح في الأفق، والتي ربما تتسم بطابع لم يسبق له مثيل، في أعين الحضارة المعاصرة، من

قادرين عندها على التحكم في هذه التغيرات والاتجاهات إذا ما تمكنا من اختتام مفاوضاتنا الجارية في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

وبرنامج الرصد والتقييم القطبي تنبأ أيضا بأن ارتفاع مستوى سطح البحر من المرجح أن يصل إلى متر واحد بنهاية هذا القرن. وكان فريق تغير المناخ قد أخطأ في تنبؤاته المتحفظة في تقرير التقييم الرابع عندما تكلم عن ارتفاع في مستوى سطح البحر يتراوح بين ٠,١٨ إلى ٠,٥٩ من المتر - نصف متر تقريبا كحد أقصى. إننا نتكلم الآن عن ارتفاع يصل إلى متر واحد في مستوى سطح البحر ويمكن أن يحدث في هذا القرن.

وإذا نظرنا إلى خريطة العالم وأدركنا كيف أن مئات الآلاف من الكيلومترات من السواحل ستتأثر سلبيا بهذا، وكيف أننا في الحقيقة سنعيد رسم خريطة العالم لا بالنسبة إلى الحدود الجغرافية فحسب وإنما أيضا بالنسبة إلى المناطق الاقتصادية الخالصة والآثار الكثيرة الأخرى التي ستترتب على ذلك، فإننا سنبدأ عندئذ بالتسليم بحقيقة أننا لدينا الآن بالفعل مستوى من المعرفة العلمية يكفي لجعلنا نبدأ بإدراك أننا نتحدث الآن عن مضاعفات كبيرة، لا من زاوية مساحة الأراضي المتضررة فحسب وإنما أيضا من المنظور الجغرافي. والحقيقة أن الجمعية الملكية في المملكة المتحدة أصدرت قبل وقت ليس ببعيد تقريرا آخر جاء فيه أن السيناريو الأسوأ في ظل الظروف الراهنة يمكن أن يكون ٤ درجات حرارة مئوية بحلول العام ٢٠٦٠.

لا أريد أن أحوض أكثر في غمار العلم؛ لقد استشهدت بأمثلة كثيرة أخرى في بياني المطبوع. أردت فقط أن أبلغ المجلس بأننا عندما نتكلم عن التغير المناخي اليوم، فإن التغير حقيقة واقعة. ونحن نعرف ما يكفي حول ما يحدث الآن، ولكننا لم نتوصل بعد إلى المعرفة الكافية حول السرعة

التغيرات على نظمنا المناخية ونظمنا الايكولوجية، بل وحتى على آليات التجاوب المقترنة بطبقات الجو العليا. إن العلم لم يتوصل بعد إلى النقطة التي يمكن أن يقول لنا عندها كل شيء عن هذه العوامل. بل إن المجال الذي يواجهه فيه فريق التغير المناخي نفسه أكبر قدر من التحدي - مثلما تواجهه معظم العلوم، لأن المعرفة التامة قلما كانت أساس الإدراك البشري - يكمن في محاولة فهم المستقبل. ومن الواضح أن العلم هنا بعيد جدا من القدرة على إدراك التعقيدات المحيطة بكيفية عمل النظم المناخية، أو كيفية تفاعل الغلاف الجوي مع المحيط الحيوي، أو كيف ستتجاوب النظم الايكولوجية في محيطات والبحار وفي البر مع هذه الاتجاهات المختلفة.

ولكن مثلما رأينا، ومثلما يجلب كل يوم لنا براهين جديدة تثبت صحة علومنا، لا ترقى الشكوك إلى أذهان أولئك الذين درسوا هذا الموضوع بمهمة شديدة - في جميع المؤسسات الأكاديمية في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب؛ وسواء من منظور العلوم الطبيعية، أو منظور علم الاقتصاد أو منظور العلوم الاجتماعية - فإن طبيعة ونطاق هذه التغيرات بلغت درجة لا يجوز لنا أن ننظر إليها ببساطة باعتبارها تحديا لتغيير نظمنا للطاقة أو لتعديل اقتصاد وسائط النقل لدينا. والحقيقة أنه حدثت سلسلة من التطورات فرضت تجاوبات وآثارا تتجاوز كثيرا أي قطاع وحيد من قطاعات اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

اسمحوا لي أن أنوه بما يلي: لئن كنا نتصارع من أجل إيجاد طريقة يمكن لنا بها أن نبقي في نطاق تغير في درجة الحرارة في هذا القرن يقل عن درجتين مئويتين - وهو ما توافقت عليه آراء المجتمع الدولي أثناء مفاوضات تغير المناخ - فإن آخر التنبؤات التي تردنا من العلماء في أجزاء معينة من العالم تتحدث عن سيناريوهات ٣ و ٤ درجات حرارة مئوية لهذا القرن. وهذا يعني أن العالم يواجه سيناريو احتراق عالمي يتجاوز بالفعل النقطة التي نعتقد أننا قد نكون

لقد أصبحت مألوفة لدينا جميعا الكوارث الطبيعية التي تحدث في كل أنحاء العالم - سواء كانت فيضانات في باكستان أو الجفاف الذي أشار إليه الأمين العام للتو - والكوارث التي تتكرر بأنماط أسرع في مناطق مثل القرن الأفريقي. ويمكننا أن نرى أن شدة وطأة هذه الكوارث الطبيعية، سواء من حيث عدد الناس المتضررين منها أو قدرة المجتمعات على التغلب على عواقبها، تزداد يوما بعد يوم. وقد أصدر مجلس اللاجئين النرويجي تقديرات بأنه في عام ٢٠١٠ تسببت الكوارث الطبيعية في تشريد ٤٢ مليون إنسان وأن ٩٠ في المائة من تلك الكوارث كانت متصلة بالتقلبات المناخية الشديدة، مثل الفيضانات والجفاف. هذه الأرقام ليست سوى الأرقام الإحصائية الصادرة رسميا. وهي لا تعطي، حتى من بعيد، وصفا للمأساة الإنسانية أو لجهود إعادة البناء المطلوبة في ذلك السياق.

أود كذلك أن أشير إلى فكرة الأمن الغذائي وكيف أنها لا تقتصر على توفر الغذاء. فنحن نعرف اليوم أن حدثا مناخيا شديدا في جزء واحد من العالم يمكن أن يغير أسواق السلع الأساسية العالمية بين عشية وضحاها، وأن يجعل أسعار الأغذية في الأسواق بعيدة، بكل ما في الكلمة من معنى، عن تناول عشرات الملايين من الناس. هذا هو الترابط الذي يتصف به اقتصادنا العالمي اليوم. ومن المتوقع أن يزيد انعدام الأمن الغذائي في الانتشار وفي الحجم خلال العقود المقبلة، ومن الواضح أن عجزنا عن إطعام أنفسنا وتوفير الغذاء حيثما توجد حاجة إليه وبأسعار معتدلة يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي واضطراب كبيرين.

إن علوم المناخ في تقدم يوما بعد يوم. وقد نُشر مؤخرا تقرير تناول بالتحليل ٢٠٠٠٠ تجربة أفريقية أجريت على الذرة خلال العقود القليلة الماضية. وتمثلت النتائج في أنه في ظل سيناريو احتراق قدره درجة مئوية واحدة، سيعاني قرابة ٦٥ في المائة من مناطق زراعتها الموجودة في أفريقيا

التي سيظهر بها ذلك التغير وفي أي الأماكن المختلفة الكثيرة سيظهر. وربما يكون الأهم أننا لم نستوعب بعد الآثار المترتبة عن هذه التغيرات على مجتمعاتنا واقتصاداتنا وعلى النظم الداعمة للحياة على كوكب الأرض.

ولهذا السبب نؤمن بأن مصطلح "مضاعف التهديدات" الذي ربما ينطوي على معنى قوي بالنسبة إلى الهيئات العسكرية والتحليلات الدفاعية، ليس غريبا في استعراض الآثار المترتبة على تغير المناخ في سياق السلم والأمن الدوليين. ومثلما قال الأمين العام للتو، عندما نسعى نحن في المجتمع الدولي وعندما تسعى الدول المستقلة معنا إلى التحرك قدما على الدرب المؤدي إلى التنمية المستدامة، فإن ما سنواجهه هو حقيقة أنه يوجد عدد من التهديدات التي بدأت تقوض المكاسب الضعيفة التي حققناها من حيث التنمية المستدامة. وبصفتنا اقتصادا عالميا ومجتمعاً عالميا، فإننا نواجه سيناريوهات حالات شحة الموارد الطبيعية وحالات الجفاف والفيضانات، وما يقترن بذلك من تقلبات في الأسواق العالمية للأغذية والسلع الأساسية الأخرى - تقلبات تثير الشكوك حول بعض المكاسب التي حققناها في التنمية المستدامة في العقود الأخيرة.

والواقع أن الكوارث الطبيعية تعتبر أحداثا تخريرية في الأساس. وإذا ما ثبتت صحة بعض السيناريوهات التي وضعها فريق التغير المناخي وعلماء كثيرون، فإن نطاق وعدد وطبيعة هذه الكوارث الطبيعية ستترفع ارتفاعا مطردا. وإذا عدنا بالذاكرة إلى إعصار متش في هندوراس، لتذكرنا أن رئيس جمهورية ذلك البلد في ذلك الوقت وصفه بأكثر كارثة في تاريخ الأمة، حيث أطاح بـ ٥٠ سنة من التنمية في غضون ساعات. وتعرض ما يقرب من ٧٠ في المائة من البنية الأساسية في البلد للدمار، وترتب على ذلك أن البلد قد اضطر، أساسا، إلى إعادة رسم الخرائط التي كان قد أعدها للمستوطنات والبلدات والشوارع.

ووفقا لأحد التقارير، هناك أدلة على أن ما يعادل ٢٧٠ سنة من الانبعاثات بمستوى اليوم يمكن أن ينطلق بحلول نهاية هذا القرن - وذلك كتأثير ثانوي للزيادة في درجات الحرارة التي تؤدي إلى ذوبان الأرض دائمة التجمد.

ومن النماذج الأخرى على ذلك الذوبان الجليدي. ففي الجانب الآخر من المعمورة، سواء كان في منطقة كوش الهندوسية أو في جبال الأنديز أو في آسيا الوسطى، للذوبان الجليدي الذي يحدث نتيجة لتغير المناخ والاحترار العالمي تأثير في إبطال الدورات الهيدرولوجية والتدفقات التي بنت المجتمعات زراعتها وبنيتها التحتية ومستوطناتها حولها. كما أنه يدعو للتشكيك في الترتيبات التي وضعتها الدول بشأن كيفية اقتسام الموارد المائية. فهناك ١٤٥ بلدا يجري بها أكثر من نهر واحد عابر للحدود تتقاسمه. وقد بدأ شح الإمكانيات من الموارد المائية بالفعل يصبح موضوعا للتوتر بين الطوائف داخل الدول وبين الدول على الصعيد الدولي. وتشير الأبحاث التي اضطلع بها في جامعة بيجين وغيرها من المؤسسات في الصين بشأن ذوبان الجليد إلى أن انخفاضاً كبيراً طرأ على منابع المياه لحوض نهر اليانغتسى في المنطقة التي يغطيها الجليد، الأمر الذي سيحدد تدفقات المياه ومدى توافرها في المستقبل.

إن الآثار المترتبة على ما أصفه عميقة لدرجة أن الاعتراف بتغير المناخ كعامل في مستقبل الاستقرار والتعاون والأمن على كوكبنا ليس مسألة أكاديمية. أقول هذا وأنا على وعي تام بالنقاش الذي دار بين الدول الأعضاء عن دور مجلس الأمن. ولا أريد أن أعبر عن رأيي بشأن هذه المسألة لأن ذلك ليس من اختصاصي. غير أنني أريد أن أتحدث اليوم بالنيابة عن كيان داخل النظام الدولي والأمم المتحدة.

أرجو عندما ينظر المؤرخون بعد ٥٠ عاما من الآن إلى القرارات التي نتخذها اليوم أن يروا مجتمعا دوليا يستعين

خسائر في المحاصيل خلال هذا القرن. وإذا نظرنا إلى التدايعات والآثار من أي زاوية، فيتعين علينا الاعتراف بأن هذه الاتجاهات مدمرة لمسارات التنمية المستدامة للدول، وللأستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمعاتنا واقتصاداتنا وكوكبنا. وهي فوق ذلك مدمرة إلى حد ما لأننا لا نستطيع أن نتنبأ بحجمها.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى مفهومين بالغين الأهمية في العلوم الناشئة في مجال تغير المناخ: وهما فكرتا نقاط التحول وآليات استقاء الآراء. ومن أكثر الجوانب إثارة للقلق في محاولة فهم هذه النظم الخاصة بالكوكب أننا لا نستطيع أن نفترض وجود تطورات خطية. فليس بإمكاننا أن نفترض حدوث أشياء معينة بانقضاء عدد معين من السنين المتسمة بدرجة معينة من الاحترار العالمي.

وثمة نقاط تحول في النظم الطبيعية لكوكب الأرض الذي نقطنه. وقد نشرت وكالة الحماية البيئية في البرازيل دراسة قبل نحو عامين ألفت فيها نظرة على الآثار المترتبة على سيناريوهات احترار الأمازون لدرجتين مئويتين و ٣ درجات مئوية و ٤ درجات مئوية. ومن الوجهة الإيكولوجية أسفر ذلك البحث عن أنه عند نقطة معينة من الاحترار يتوقف نظام إيكولوجي بأكمله عن العمل بالطريقة التي يعمل بها اليوم، ولا يقتصر ذلك على ما يوجد من التنوع البيولوجي في النظام الإيكولوجي نفسه. وفي حالة الأمازون، يمثل الأمازون مضخة للمياه في العالم. ومن ثم فإن الدورات الهيدرولوجية برمتها في أجزاء كبيرة من أمريكا الجنوبية تعتمد على كيفية عمل نظم الأمازون.

المفهوم الثاني الذي أريد الإشارة إليه هو آليات استقاء الآراء. فإذا كان ذوبان القطب الشمالي سيستمر بالفعل، وإذا استمرت الأرض دائمة التجمد في مناطق التندرا في الذوبان، فسوف يُطلق الكربون القديم المختزن حاليا في تلك التربة.

المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على أربع دقائق لا غير بغية تمكينها للمجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويمكن، بطبيعة الحال، أن توزع البيانات المطولة كتابة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يودون أن يدلوا ببيانات.

**السيدة رايس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي شتاينر على بيانيهما الممتازين والبالغين الأهمية صباح اليوم.

وتعرب الولايات المتحدة عن ترحيبها بمناقشات اليوم كما نعرب عن امتناننا لألمانيا على توليها زمام المبادرة إلى عقد هذه المناقشة بالغة الأهمية وحسنة التوقيت، التي تهدف إلى إدراج تغير المناخ مباشرة في جدول أعمال الأمن العالمي.

وقد كان الرئيس أوباما واضحا في مؤتمر الأمين العام بشأن تغير المناخ قبل عامين تقريبا، حين قال إن أمن واستقرار جميع الدول وجميع الشعوب في خطر. ذلك أن رخاءنا وصحتنا وسلامتنا في خطر. والوقت لا يمضي قدما فحسب، بل الوقت آخذ في النفاد. وينطوي تغير المناخ على آثار جد حقيقية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وهي قوية بقدر ما هي معقدة، وكثير منها بالفعل قد داهمنا. فتغير المناخ، في كثير من المناطق، يحدّ بالفعل من توافر الغذاء والماء، ويهدد التنوع البيولوجي ويعبث بمناخ البحر وأنماط الطقس. وبينما يصيب المزيد من العواصف والفيضانات القوية والمتكررة المناطق الساحلية ويقتلع السكان من جذورهم، يمكن أن تفرض التغيرات المناخية كذلك مزيدا من الضغوط على الموارد الشحيحة وأن تعرّض المجتمعات الضعيفة لخطر المزيد من عدم الاستقرار.

وكما يحدث في كثير من الأحيان، فإن من هم أكثر ضعفا يكونون الأشد تضررا. فالبلدان الخارجة من صراعات تناضل بالفعل من أجل إعادة بناء هياكلها الأساسية، وتقوية

بما لديه من معارف متاحة، بما في ذلك أشكال عدم اليقين التي لا سبيل إلى تجنبها، للتصدي على نحو تعاوني لهذه الظاهرة التي، كما أسلفت القول، لم يسبق لها مثيل في آثارها على الحضارة الحديثة. ذلك أن تزامن التغيرات التي يتعين علينا استيعابها والتكيف والتعامل معها ودرجة وحجم هذه التغيرات تمثل تهديدا كبيرا على جبهات كثيرة. ولكنها أيضا، إذا عاجلها المجتمع الدولي باتخاذ التدابير المناسبة، تمثل فرصة ليس فقط للانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وإنما أيضا نحو آلية أكثر استقرارا للتعاون الدولي.

إن مسارات التنمية المستدامة لفرادى الدول تتوقف اليوم على قدرة المجتمع الدولي على التصرف بشكل جماعي. وكثير من أهداف التنمية المستدامة وتطلعاتها والسبل التي تتخذها الدول إليها واقعة تحت تهديد يتجاوز ما جرى التعارف على أنه وسيلة الدولة الوطنية ذات السيادة إلى تحديد السياسات داخل أراضيها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار انعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية واحتمالات الصراع وأشكال التوتر بشأن الموارد التي تزداد شحاً عن ذي قبل، بالإضافة إلى التشريد واحتمال اختفاء دول وطنية بأكملها من على خريطة العام، بما في ذلك ثقافتها وهويتها وسيادتها، وذلك في غضون فترة زمنية تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ عام، فإنه يتعين علينا التسليم بأن تغير المناخ مسألة يلزم استعراضها ليس فقط من منظور علمي وتكنولوجي يتعلق بإدارة انبعاثات الكربون وإنما حقا من منظور جغرافي سياسي وأمني. وستؤدي استجابتنا إما إلى توحيدنا في عمل تعاوني أو إلى تفريقنا والانتهاه بنا إلى الفوضى والتوتر واحتمالات الصراع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شتاينر على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين أود أن أذكر جميع



المتحدة نفسها بخطوات هامة من خلال طائفة من المبادرات للعمل مع شركائنا لمواجهة التحديات المتزايدة بسبب الفقر وانعدام الأمن وتفشي الأمراض وندرة المياه ونضوب الموارد الطبيعية على الصعيد العالمي، على إرساء الأساس لمستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً لنا جميعاً.

واسمحوا لي الآن أن أتناول دور مجلس الأمن في هذه المسألة. ففي حين نشيد بالعمل الأساس الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في التصدي للأبعاد العامة لتغير المناخ في جميع أنحاء العالم، نعتقد أيضاً اعتقاداً قوياً أن مجلس الأمن مسؤول بصورة أساسية عن معالجة الآثار الواضحة لتغير المناخ على السلم والأمن.

لقد ناقشنا في المجلس العديد من المسائل الأمنية الناشئة وقمنا بمعالجتها، من الصلات بين التنمية والأمن إلى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). غير أننا لم نتمكن في هذا الأسبوع من التوصل إلى توافق في الآراء حتى بشأن بيان رئاسي بسيط ينص على أن تغير المناخ يؤثر على السلم والأمن في وجه الدليل الواضح على أنه يقوم بذلك. ولدينا العشرات من البلدان ممثلة في هذه الهيئة وفي هذه القاعة بالذات التي يتعرض وجودها للخطر. وقد طلبت من المجلس أن يبرهن على فهمنا أن أمنها يتعرض للخطر بصورة كبيرة. وبدلاً من ذلك، وبسبب رفض الأقلية القبول بمسؤوليتنا، فإن المجلس، في الواقع، يلقي باللائمة على سوء الحظ. وهذه أكثر من خيبة الأمل. وأمر يرثى له، بل إنه ينم عن قصر النظر، وبصراحة، عن التقصير في أداء الواجب.

يتعين على المجلس أن يواكب التهديدات الناشئة في القرن الحادي والعشرين. والتهديدات القديمة لم تختف، ومع ذلك تواجهنا تهديدات جديدة تتطلب منا أكثر من العمل المعتاد. لقد أظهر المجلس قدرة رائعة في الماضي على

مؤسستها والتغلب على عدم الاستقرار. والآن يجب عليها في كثير من الأحيان أن تغالب ظروف الطقس البالغة الشدة والجفاف الطويل الأمد، الأمر الذي يمكن أن يدفع بالنظم التي أصابها الإرهاق بالفعل إلى الانهيار. ويمكن لتغير المناخ أيضاً أن يبطئ مكاسب التنمية الحاسمة إن لم يعكس مسارها بالنسبة للمواطن العادي الذي يحاول التحرر من أغلال الفقر.

إن تغير المناخ يمكن أن يزيد من انحسار قدرة الدولة، لا سيما في الدول الهشة والضعيفة بالفعل من جراء الصراع أو الفقر أو الاضطرابات أو الكوارث الماضية. وإذا ارتفع مستوى سطح البحر، فإن الدول الجزرية الصغيرة قد تشهد غرق أراضيها تماماً، مما يثير هاجس أشكال من انعدام الجنسية لم تخطر على بال أحد من قبل.

لقد شهدنا لتونا ميلاد أحدث دولة في العالم، جمهورية جنوب السودان، حيث يخرنا قادة جنوب السودان الآن بأن الإنتاج الزراعي واحد من أهم أولوياتهم وهم يعملون على ترسيخ السلام. ومع ذلك فإن هذا التحدي يتعاظم بسبب الكارثة الإنسانية الناجمة عن الجفاف الشديد في منطقة القرن الأفريقي قاطبة. ولنتذكر أنه كان يعتقد في السودان قبل عقد من الزمن أن الجفاف وانتشار التصحر بصورة سريعة قد أسهما في الصراع والأزمة الإنسانية في دارفور، كما فعلاً من قبل في الصومال، حيث أسهما في الأزمة التي أدت في نهاية المطاف إلى نشر قوات الأمم المتحدة الذي تمخض عن نتائج نتذكرها جميعاً.

لا ريب في أن الآليات معقدة وبعض الآثار الناجمة عن تغير المناخ طويلة الأجل، غير أنه يتعين على مجلس الأمن أن يبدأ من الآن، اليوم، وفي الأيام القادمة في اتخاذ الإجراءات على أساس الفهم أن تغير المناخ يفاقم أخطار وديناميات الصراع. ويلزمنا أن نشحذ أدواتنا ونكيفها لمنع نشوب هذه الصراعات والاستجابة لها. وتقوم الولايات

الإعلامية المثيرة للغاية. وتؤيد البرازيل البيان الذي سيديلي به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن البرازيل ملتزمة التزاما عميقا وثابتا بمكافحة تغير المناخ. وقد ترجمنا ذلك الالتزام القوي إلى أعمال ملموسة ومقترحات بناءة. تغير المناخ مسألة معقدة وصعبة. وليس هناك طرق قصيرة ولا حلول سهلة. والطريق الوحيد الفعال للمضي قدما هو تحقيق نتائج طموحة. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها. ويجب أن تستند جهودنا من أجل التخفيف والتكيف إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة لكنها متباينة وقدرة كل دولة. وهذه مسألة أساسية لكفالة التوصل إلى حل منصف ومتوازن وفعال.

ويتعين على مجلس الأمن أن يلقي نظرة شاملة على الصراع. فالعنف لا ينشأ بسبب النزاعات العرقية والدينية فحسب، بل أيضا نتيجة للجوع والفقر والتنافس على الموارد الشحيحة. وفي بعض الحالات، قد تؤدي الآثار السلبية لتغير المناخ إلى تفاقم تلك النزاعات. غير أنه عندما تؤدي إلى ذلك، تصبح المسألة أكبر من مجرد تغير المناخ. إنها عادة نتيجة للتخلف وعدم الحصول على الموارد والتكنولوجيا من أجل التكيف.

ونقر بصورة قاطعة بالترابط بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان. والصلات بين تغير المناخ والتنمية وبين الأمن والتنمية صلات واضحة واعترفت بها الأمم المتحدة علانية. ومع ذلك، فإن الآثار الأمنية المحتملة الناجمة عن تغير المناخ أقل وضوحا بكثير. فالآثار البيئية لا تهدد السلم والأمن الدوليين بمعزل عن التداعيات الأخرى. ففي بعض الحالات، قد تسهم الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ في تفاقم التهديدات القائمة للسلم والأمن الدوليين.

تحمل مسؤولياته عن مكافحة التهديدات الجديدة للأمن والسلم، على نحو ما قام به على امتداد السنوات الـ ٢٠ الماضية في تكييف أدوات حفظ السلام التقليدية لمعالجة الأزمات السياسية والأمنية الجديدة والأكثر تعقيدا في جميع أنحاء العالم.

لا يشدّ عن ذلك تغير المناخ ولا يتطلب أقل منه. إننا بحاجة إلى تحسين نظم الإنذار المبكر لزيادة المهلة الزمنية لاتخاذ الإجراءات. ويلزمنا المزيد من التعاون، لا سيما على الصعيدين المحلي والإقليمي، بشأن الآثار الناجمة عن تغير المناخ، ومعلومات أفضل عن الاحتياجات الإنسانية الأساسية وبالتحديد، المياه والغذاء وسبل كسب الرزق والطاقة، كي تتمكن من توقع الصراعات بسبب الموارد ومنع نشوبها. ويلزمنا أيضا أن نكون مهيين بصورة أفضل لتوقع خطر الصراعات ومنع حدوثها، بما في ذلك بناء القدرات المحلية والوطنية للاستجابة للتهديدات المتصلة بالمناخ ومنعها من خلال الدبلوماسية التي تساعد الحكومات في إدارة النزاعات المحتملة بسبب الموارد الشحيحة.

إن هدفنا واضح. يتعين على المجلس أن يكون مستعدا لطائفة كاملة من الأزمات التي قد تتعمق وتتوسع بسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ. والسؤال هو ليس ما إذا كنا سنواجه التهديدات المتعلقة بالمناخ، وإنما متى وكيف نستجيب لها. يلزمنا أن نكون أكثر استعدادا للتصدي لواحد من التهديدات الرئيسية في عصرنا. لقد فات الوقت ليلحق مجلس الأمن بركب القرن الحادي والعشرين ويضطلع بمسؤولياته الأساسية.

**السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم وعلى ملاحظاته. وأود أن أرحب بالسيد آخيم شتاينر وأشكره على إحاطته

الدوحة إلى ختام ناجح. كما يجب بذل الجهود لتعزيز الإنتاجية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وحيثما يسهم انعدام الأمن الغذائي في زعزعة الاستقرار في حالات الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع، ينبغي للمجلس أن ينسق جهوده مع عمل الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

ولدى منظومة الأمم المتحدة الأدوات اللازمة للتعامل مع التحديات المرتبطة بمكافحة تغير المناخ. ويجب استخدام ثروة المعرفة، والنفوذ السياسي، والصكوك القانونية التي تملكها المنظومة، بكامل طاقتها.

وتعتبر الأدوات الأمنية ملائمة للتعامل مع التهديدات الملموسة للسلام والأمن الدوليين، ولكنها ليست كافية لمعالجة قضايا معقدة ومتعددة الأبعاد مثل تغير المناخ. ويجب أن تكون مكافحة تغير المناخ بشكل فعال والتعامل مع آثاره المتعددة أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن أجل القيام بذلك، يجب علينا الاستفادة الكاملة من جميع الأدوات التي توفرها منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً في مجال التنمية المستدامة، مع مضاعفة جهودنا لتحقيق نتائج طموحة في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ.

**السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون على بيانه وأشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد شتاينر، على إحاطته الإعلامية. وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

إن تغير المناخ العالمي يؤثر تأثيراً عميقاً على بقاء الإنسان ونمائه. وهو تحدٍ مشترك يواجه جميع بلدان العالم. وقد بذلت جميع البلدان جهوداً مشتركة في السنوات الأخيرة، وحققت نتائج ملحوظة في حماية البيئة العالمية والاستجابة لتغير المناخ. ولكن الحل لمشكلة تغير المناخ

إن العلاقة المباشرة بين الأمن وتغير المناخ لا تقلل على الإطلاق من ضرورة دعم البلدان والسكان الذين أهم أكثر تضرراً من تغير المناخ، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يواجه الكثير منها تحديات وجودية حقا. وتتطلب هذه التحديات نهجاً سياسية واقتصادية وإنسانية، وليس بالضرورة استجابة أمنية.

إن النتائج الخطيرة الناجمة عن ارتفاع سطح البحر قد تؤدي إلى كوارث إنسانية إذا لم يكبح جماحها. ويتعين على الأمم المتحدة أن تعمل بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على تعزيز الوقاية وبناء القدرة من خلال التكيف. ويلزم زيادة تطوير الأدوات الإنسانية من أجل معالجة الطبيعة المحددة للآثار الناجمة عن ارتفاع سطح البحر على السكان.

وفي هذا السياق، أود أن أنوه وأرحب بحضور فخامة رئيس ناورو، السيد ماركوس ستيفن. وندرك شواغله والجهود الدؤوبة التي يبذلها بلده والبلدان الجزرية الصغيرة النامية الأخرى لوضع مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر في صدارة جدول الأعمال الدولي. وتعرب البرازيل عن تضامنها الكامل معها. وتتفق معها على أن الإعراب عن القلق أو الإعلانات السياسية ليست بديلاً عن الإجراءات الملموسة. يلزمنا القيام بالمزيد وعلى وجه السرعة. يجب إيلاء الأولوية لبرامج التكيف وتمويلها على نحو كاف.

إن مسألة الأمن الغذائي تنصدر جدول أعمال البرازيل. وعلى الصعيد الدولي، يجب علينا جميعاً أن ندعم الدور الريادي الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. ويجب أن نضاعف جهودنا للقضاء على آفة الجوع. هناك حاجة إلى إرادة سياسية فعالة لتحسين فرص الوصول إلى أسواق المنتجات الغذائية من البلدان النامية عن طريق تخفيض الإعانات الزراعية، والوصول بجولة

إلى الحالات الصعبة في البلدان النامية. وعلى المجتمع الدولي أن يستمع إلى تلك البلدان ويحترم مطالبها، فضلاً عن الاضطلاع على نحو فعال بالتزاماته المتعلقة بمجالات التكنولوجيا ورأس المال وبناء القدرات.

وتولي الصين أهمية كبيرة لشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تغير المناخ. والصين وصفها بلداً به الكثير من الجزر، تتعاطف مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها في الجهود المبذولة من أجل التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاستجابة لتحديات تغير المناخ. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو، خصوصاً، النهوض بالتزاماتها في مجال التكنولوجيا ورأس المال وبناء القدرات.

وترغب الصين في العمل المتضام مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواصلة تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية تسهيل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

**السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، والوفد الألماني على تنظيم هذه المناقشة الهامة وفي الوقت المناسب. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على إحاطتيهما اليوم.

ففي عالم يزداد ترابطاً واتصلاً، هناك إمكانية لأن تؤدي التغيرات الناشئة عن تزايد السكان، أو زيادة الطلب على الموارد الطبيعية، إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاضطرابات السياسية أو الصراع. وتنطوي مسؤولية المجلس الرئيسية، وهي صون السلم والأمن الدوليين، بوضوح

والتنمية المستدامة هما مهمتان ملحتان، بقيتا أماننا لفترة طويلة الأجل، وتتطلبان من جميع الدول مواصلة بذل الجهود من أجل التخفيف من آثارهما.

وتخدم الاستجابة لتغير المناخ مصالح البلدان كافة، ولا سيما مصالح الغالبية العظمى من البلدان النامية، ورفاه شعوبها كذلك. لقد كانت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، مقبولة عموماً لتكون قناة رئيسية للاستجابة لتغير المناخ. كما أصبح مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، أساساً لجميع الأطراف من أجل تعزيز التعاون. كما أصبحت التنمية المستدامة، والتناغم بين البشر والطبيعة، هدفاً تعمل على تحقيقه جميع الأطراف.

وربما يؤثر تغير المناخ على الأمن، ولكنه في الأساس مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة. وليس لدى مجلس الأمن خيرة في مجال تغير المناخ، كما أنه يفتقر إلى الوسائل والموارد اللازمة لمكافحته. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس ليس منبراً لصنع القرار بتمثيل شامل للجميع. ولا تسهم مناقشاته في وضع برنامج يحظى بالقبول على نطاق واسع، كما لا تستطيع أن تحل محل المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بين 193 دولة أعضاء في الأمم المتحدة.

ويسود اعتقاد عام بين معظم البلدان النامية بأنه ليس في استطاعة مناقشة المجلس بشأن تغير المناخ أن تسهم في جهود التخفيف التي تبذلها البلدان المختلفة، ولا يمكن لها أن تساعد البلدان المتأثرة على الاستجابة لتغير المناخ على نحو فعال. وينبغي أن يفهم هذا الشاغل المعقول ويحترم تماماً.

وفي الاستجابة لتغير المناخ، فإن على المجتمع الدولي أن يعطي الاعتبار الكامل للمرحلة المعينة من مراحل التنمية التي تمر بها البلدان النامية، ولاحتياجاتها الأساسية، مع الانتباه

الوحيد لتقديم مساهمة مجدية باتجاه الاستجابة لهذه المسألة. وفي السياق نفسه، نعتقد أنه ينبغي للأمم العام، عند الاقتضاء، إخطار مجلس الأمن بحالات الأزمات ذات الصلة بالمناخ، التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن تعزز هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة قدراتها على التعامل مع مختلف الأزمات، بما في ذلك الأزمات الناجمة عن تغير المناخ. وينبغي أن تركز هذه الهيئات جهودها على التنبؤ بالمسائل ذات الصلة بتغير المناخ ومنعها ومعالجتها. وفي ذلك السياق، فإن من الضروري مساعدة البلدان على إدارة الضغوط الخارجية، وضعف قدرتها على التكيف مع تلك الأزمات. إننا نعتبر ضروريا تقديم دعم أقوى للتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية، بما في ذلك الاستثمار في بناء القدرات على جميع المستويات. وحينما تكون القدرات الوطنية غير كافية ومتخلفة أو مثقلة فوق طاقتها بفعل الكوارث الطبيعية أو الظواهر الخطيرة الأخرى، يجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي ثابتة ومدعومة على النحو الكافي. كما يجب أن تفعل البلدان المتقدمة النمو المزيد للوفاء بالتزاماتها الدولية بالمساعدة الإنمائية. إننا نرى أنه ينبغي مواصلة وتعزيز تعميم منظور تغير المناخ في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي أنشطتها. وعلاوة على ذلك، من الضروري تحسين تدفق المعلومات وتشاطر التقييمات المتعلقة بالإنذار المبكر، وكذلك تبادل البيانات فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية.

وفي الختام، يمثل تغير المناخ تحديا عالميا ولا يمكن التصدي له إلا على المستوى العالمي. وليس في مقدور أي بلد أن يتعامل مع هذه المشكلة بمفرده. وعليه، يجب أن تعمل جميع الأطراف الفاعلة بطريقة متضافرة وأن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها. إن البوسنة والهرسك، بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبلدا مصدقا على بروتوكول كيوتو، على استعداد للإسهام في ذلك الجهد.

على منع نشوب الصراعات. وإذ ندرك حتمية الأمن، فإنه لا يمكننا إهمال معالجة المخاطر الأمنية المحتملة لتغير المناخ، والتي تشكل الآثار المترتبة عليها بالتأكيد أحد العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن يكون للآثار السلبية لتغير المناخ أثر سلبي على المناطق والفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر. ويمكن للضغوط الإضافية الناجمة عن تغير المناخ، أن تزيد مخاطر عودة الدول المهشة إلى الصراعات مرة أخرى، أو إعاقة الجهود الهادفة إلى منع الصراعات، وبناء السلام أو تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

في ظروف معينة، قد يسهم الأثر السلبي لتغير المناخ في تفاقم التهديدات الحالية للسلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، يتعين على مجلس الأمن أن يكون على علم بالآثار الأمنية المحتملة التي قد ينطوي عليها تغير المناخ، بما في ذلك الأزمات الإنسانية المحتملة، وضغوط الهجرة أو الصدمات الخارجية بالنسبة للدول التي تأثرت بشدة جراء تغير المناخ. كما إن من الضروري احترام ولايات ومسؤوليات الهيئات المعنية في الأمم المتحدة بمعالجة مسألة تغير المناخ، وعلى وجه التحديد: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يمكننا المغالاة في تأكيد أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بوصفها أداة رئيسية لمعالجة تغير المناخ. وفي السياق نفسه، يتطلب الطابع الدولي لتغير المناخ التعاون على أوسع نطاق ممكن من جانب جميع البلدان، على تنسيق استجابة دولية فعالة وملائمة، تقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مع احترام الترتيبات المؤسسية القائمة.

وترى البوسنة والهرسك أن الاستجابة المتناسكة والمتكاملة والشاملة من جانب الأمم المتحدة، هي السبيل

لتحديد الحلول لتلك التحديات. كما سعت حكومة بلدي إلى مراعاة منظور استراتيجيات تخفيف الآثار والتكيف في سياسات التنمية الرامية إلى خفض انبعاث الكربون واستدامة الحملة لمكافحة التصحر.

وتظل نيجيريا ملتزمة بالأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج الجدار الأخضر للصحراء الكبرى (نيجيريا)، الذي يسعى إلى استدامة الاستهلاك والإنتاج. وقد شرعنا في آليات لمعالجة مسألة إشعال الغاز الطبيعي ولدينا عزيمة راسخة على تحويله إلى عملية تكرير للغاز المسيل. إننا نعكف على إجراء الأبحاث بشأن طرائق خفض غاز ثاني أكسيد الكربون في المنتجات النفطية.

ومع أننا نسلم بأن البلدان ليست مجهزة كافة لإجراء تغيير جذري للسياسات العامة، من المهم أن يؤدي كل بلد، مهما صغر حجمه، دورا صغيرا. ويساور بلدي القلق بشأن سير التقدم البطيء في تحقيق اتفاق على تنفيذ اتفاقات تخفيف آثار تغير المناخ. وكثيرا ما أخفقت الدول في احترام التزاماتها بتلك الأطر، وكان لذلك الإخفاق أصداً في كل مكان. وفي الكثير من الحالات، تقوَّض الكوارث الطبيعية والصراعات، في كثير من الأحيان، جهود البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وعليه، ينبغي أن يعكس كفاحنا لحماية المناخ التحديات الإضافية التي تواجهها تلك الدول وأن يأخذ مكانا بارزا في الأطر الأوسع لبناء السلام.

إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً إننا إذا ما استطعنا دعم الاستقرار السياسي، فإننا سنتمكن من تهيئة مجال لبناء القدرات على الأمد الطويل وإدراج أفضل الممارسات في الممارسات والسياسات المتعلقة بتغير المناخ. إن منظومة الأمم المتحدة في موضع فريد لتوجيه تنفيذ التعهدات الواردة في

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العامة وعلى الورقة المفاهيمية (S/2011/408) التي عممها وفدكم. كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد أحييم شتاينر على بيانيهما للمهمين. وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب لتتيح لنا فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والاتفاقيات والبروتوكولات التي تضع إطاراً لاستجابتنا لتغير المناخ. كما أننا نستطيع عبر هذه المناقشة أن نسهم مساهمة فعالة في التحضير لمؤتمر قمة الأرض لعام ٢٠١٢.

إن التحديات التي يضعها تغير المناخ أمامنا هائلة وآثاره على السلم والأمن واسعة النطاق. وتهدد هذه الظاهرة كل جانب من جوانب حياتنا، من الأمن الغذائي إلى إدارة الموارد. وكما شهدنا في الأزمة الغذائية الحالية في منطقة القرن الأفريقي، والتهديدات التي تتعرض لها إدارة المياه والصحة الحيوانية وإنتاج المحاصيل، فإن زعزعة الاستقرار السياسي تؤدي إلى تفاقم تلك التهديدات. إن الندرة تولد الخوف الذي بدوره يغذي الصراع. ويتطلب هذا التسلسل لردود الأفعال التيقظ من جانب مجلس الأمن. وما لم نتخذ إجراءات لتخفيف الآثار وللتكيف، فلا يمكن للأخطار إلا أن تتفاقم. وعلى سبيل المثال، قدّر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمتر واحد يمكن أن يغمر ١٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضي نيجيريا الساحلية، وأن يتلف أصولاً بقيمة ٨٩ بليون دولار، وأن يجبر خمسة ملايين نيجيري على تغيير أماكن سكنهم. وأما تكلفة حماية نيجيريا من هذا الارتفاع لسطح البحر فتقدّر بثلاثة بلايين دولار.

وعلى أساس هذه الحقائق، يساورنا قلق بالغ حيال الآثار الممكنة لتغير أحوال المناخ. وتعمل نيجيريا مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي

وتبين الأدلة العلمية أن آثار تغير المناخ ستتضمن المزيد من حالات الجفاف، ومن قصر فصول الشتاء المتزايد وتواتر الأحوال الجوية الشديدة. وستكون تلك الآثار ملموسة بشدة أكبر في مناطق العالم التي ظلت تعاني من حالات النقص في الغذاء والماء والطاقة. إنها بالتحديد تلك المناطق التي لا تملك فيها الحكومات دائما القدرة على الاستجابة. وهذا هو السياق الذي يجب أن ينظر فيه إلى تغير المناخ بوصفه عاملا مضاعفا للمخاطر، ويزيد من حدة التوتر ومن احتمالات نشوب الصراع. من المتوقع، نتيجة لتغير المناخ، أن يتناقص إنتاج المحاصيل على المدى البعيد. وستكون لذلك تداعيات خطيرة على المجتمعات التي تعتمد على الزراعة. وفي الوقت نفسه، تقدّر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الطلب العالمي على الغذاء سينمو بنسبة ٧٠ بالمائة في عام ٢٠٥٠. إن ضعف الإنتاج المتزامن مع تصاعد الطلب سيؤثر على جميع البلدان. وفي المناطق التي يشكل فيها الأمن الغذائي في الأصل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار، فإن تأثير تغير المناخ من شأنه بدها أن يوجب التوتر.

استمعنا أيضا هذا الصباح إلى حديث عن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن تغير المناخ. سيكون وقع تلك التحديات أكثر حدة في الدول المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وإنني أرحب في مناقشة اليوم باشتراك ممثلين عن بلدان المحيط الهادي المتأثرة.

من الأرجح أن شح الموارد والفيضانات والجفاف ستؤدي كلها إلى هجرات كبيرة، وفي بعض الحالات عابرة للحدود، كما نشاهد اليوم في القرن الأفريقي. وحينما يترج الناس إلى مناطق تفتقر هي نفسها إلى الموارد والبنى التحتية المطلوبة لاستقبالهم، فإن خطر التوتر والتزاع يتزايد.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو، وخطة جوهانسبرغ لتنفيذ إعلان موريشيوس.

وبوسع المجالسين حول هذه الطاولة أن يشجعوا البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ التزاماتها بخفض انبعاثات الغاز ودعم البلدان النامية عبر المساعدات التكنولوجية والمالية اللازمة للتصدي لتغير المناخ بطريقة فعالة. وعليه، تدعو نيجيريا إلى تعزيز الجهود من أجل التوزيع العادل لأموال التكيف وبرمجة بناء القدرات، بالإضافة إلى تعزيز برنامج مرفق البيئة العالمية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويجب أن تستند استجابتنا لتغير المناخ إلى الروح الابتكارية السياسية والتكنولوجية. وينبغي لاستجابتنا لتغير المناخ ألا تكون أقل قوة في مجال التنمية المستدامة. إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تمثل منصات موثوق بها وملموسة للمناقشة الفعالة ولاعتماد التدابير الملائمة للتعامل مع تغير المناخ. وأود أن أكرر التأكيد على التزام حكومة بلدي بالدعم بلا هوادة وبتعزيز وتنفيذ جميع التعهدات الإقليمية والدولية لتخفيف آثار تغير المناخ من خلال الجهد الجماعي الساعي إلى ضمان رفاه الجيل الحالي والأجيال القادمة. وسوف نكون ثابتين في جهدنا الجماعي لكفالة صون الاستقرار والسلام في العالم.

**السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم**

بالإنكليزية): إن آثار تغير المناخ محسوسة بعمق في كل أرجاء العالم. ونناقش اليوم آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. إننا نعرب عن امتناننا للرئاسة الألمانية لعرض هذه المسألة الهامة على المجلس. وعدد البلدان المدرجة للكلام في هذه المناقشة يقدم صورة بيانية لأهميتها، وأود بشكل خاص أن أشكر الأمين العام والسيد أحييم شتاينر لإسهامهما القوي في مناقشتنا.

في وقت لاحق من هذا العام، بما في ذلك بدعم رئيسه جنوب أفريقيا.

ثانياً، ينبغي أن نعتق فهمنا للتفاعل بين تداعيات تغير المناخ من جهة والدوافع المحركة للتزاع من جهة أخرى. ثم من بعد ذلك، ينبغي أن نؤطر ذلك الفهم فيما نحن نبني الآلات المطلوبة وتتخذ الخطوات الضرورية لمنع نشوب التزاعات.

وأخيراً، نحتاج إلى تبادل أفضل للتجارب والتجارب بين مختلف وكالات وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التي تتعامل أصلاً مع تلك المسائل. وبالنظر إلى ترابط الغذاء والماء والطاقة والأمن المناخي، فإنها تتطلب التنسيق في الاستجابة لها.

إن عدم التصدي لتغير المناخ سيضعف فرص عدم الاستقرار، والتزاع على الموارد والفقير. كان ذلك هو السبب وراء عرض المملكة المتحدة هذا الموضوع على المجلس للمناقشة للمرة الأولى في عام ٢٠٠٧. ولا يزال من المهم والمفيد، أكثر من أي وقت مضى، أن يناقش المجلس تلك الآثار وإنني لأشكر ألمانيا مرة أخرى لعقدتها مناقشة اليوم.

**السيد بانكين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
نشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على بيانه، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد شتاينر، على التقييم الذي قدمه.

ما فتئت روسيا تنظر إلى محاربة تغير المناخ بوصفها من مجالات الأولوية بالنسبة للتعاون الدولي. ولطالما دعونا بشكل مستمر، ولا نزال ندعو، إلى صياغة وتنفيذ صك عالمي يلزم جميع البلدان، سيما أكبرها إنتاجاً لغازات الدفيئة، وإلى إعطاء أهمية أكبر لما تملكه الغابات الروسية من إمكانات توهلها للقيام بدور بالوعة الكربون. إن الإيجابية التي تتميز بها السياسة الروسية في هذا المجال تنعكس في إعلانها بأنها

لقد أعربت بعض الوفود عن شكوكها بشأن ولاية المجلس لمناقشة هذه المسألة. نحن نتفق مع الرأي القائل بأهمية الاحترام الكامل للأدوار والمهام والولايات لمختلف هيئات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ. ولكننا، على غرار الأمين العام والسيد شتاينر، لا نعتقد أن هذه المناقشة تتناقض مع ذلك بأي حال من الأحوال.

إن المجلس مكلف بمهمة صون السلام والأمن الدوليين. لذلك بإمكانه، بل ينبغي له، النظر في المخاطر الناشئة. ويقع منع وقوع التزاعات في صميم عمل المجلس. وتعتقد المملكة المتحدة أن أفضل وسيلة يقوم بها المجلس بمسؤولياته في منع نشوب التزاعات مستقبلاً هي عن طريق المناقشة وتعميق الفهم للتحديات الأمنية الناشئة والمتشابكة، بما فيها تغير المناخ.

لذلك نأمل أن يكون بإمكاننا، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، أن نتفق على البيان الرئاسي الذي أعدته الرئاسة الألمانية. إن من شأن ذلك أن يبعث برسالة قوية بشأن الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لتخفيف المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. ولن يرحمنا التاريخ في حكمه إذا نحن قهرنا من هذه المسؤولية الهامة بسبب التهاون أو الأيديولوجية.

ثمة ثلاثة مجالات أساسية ينبغي لنا أن نركز عليها إذا أردنا أن نفلح في تخفيف التداعيات الأمنية لتغير المناخ.

أولاً، وبشكل أساسي، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على الوصول إلى اتفاقية شاملة، ملزمة عالمياً، بشأن تغير المناخ. إن الجهود القائمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تتسم بأهمية حيوية. وستبذل المملكة المتحدة كل ما بوسعها من جهد لدعم التحضيرات للمؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في ديربان، المزمع عقده



بالنظر إلى هذا، فإن روسيا غير مقتنعة بالمحاولات الرامية إلى إدراج مسألة مخاطر تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين في جدول أعمال مجلس الأمن. ولقد وافقنا، كحل وسط، على الانضمام إلى توافق الآراء عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٨١/٦٣ بشأن تغير المناخ وتدابيرته المحتملة على الأمن. ومع الإقرار بصلاحيات مجلس الأمن بوصفه الهيئة المنوط بها مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، فإنه لا يجوز الاستشهاد بذلك القرار لتعليل نظر المجلس في هذه المسألة. لقد جاء القرار نتاجاً لأشهر عديدة من المفاوضات العسيرة التي شاركت فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمر الذي يدل على أن بلدانا عديدة ليست على استعداد لتري مسألة تغير المناخ على جدول أعمال مجلس الأمن.

كذلك نرى أن تقرير مجلس الأمن (A/64/350) الذي يحمل ذات العنوان والذي تم إعداده بموجب ذلك القرار، لا يتضمن آراء جادة تسند موقف الدول التي تنادي بإدراج المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. إنه فقط يشير إلى مجرد الطبيعة الافتراضية لآثار تغير المناخ على الأمن وليس بقادر على التنبؤ بها على نحو دقيق. كما أن هناك غياباً للبيانات العملية التي تدلل على العلاقة المتبادلة بين تلك الظواهر. ولكنه مع ذلك يتضمن خلاصات وتوصيات موزونة بشأن العمل المستقبلي في هذا المجال. غير أنه أمر له دلالاته أنه لم يرد ذكر مجلس الأمن ولو مرة واحدة في التقرير.

وعلى ذلك الأساس، نعتقد أن إقحام مجلس الأمن في عملية استعراض منتظمة لمسألة تغير المناخ لن يجلب معه أي قيمة مضافة، بل سيؤدي فقط إلى مزيد من التسييس للمسألة ولزائد من الاختلافات بين البلدان وهو أمر غير مرغوب فيه وبخاصة الآن في أعقاب اختتام مؤتمر الأطراف المنعقد في كانكون بنجاح.

ستخفيض بحلول عام ٢٠٢٠ انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل ١٠ إلى ٢٥ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٠، في إطار اتفاقية عالمية جديدة بشأن المناخ.

ومع ذلك، فإننا أيضاً نؤمن بأنه ينبغي إناطة دور خاص في تحقيق انتقال الإنسانية إلى اقتصاد خال من الكربون إلى الطاقة النووية التي ستركز روسيا على تنميتها في نفس الوقت الذي تعزز فيه، بطبيعة الحال، نظم السلامة في المفاعلات النووية ومحطات توليد الطاقة. وإننا نحسب أن الاستعراض القائم حالياً في إطار الأمم المتحدة بشأن مسألة تغير المناخ سيمكننا من الاستجابة إلى المخاطر الناشئة في هذا المجال.

إننا نؤمن أيضاً بأن الأولوية في الأدوار في هذا المجال هي، الآن ومستقبلاً، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوصفها الآلية المعنية بمحاربة تغير المناخ على الصعيد العالمي. وتملك الاتفاقية ما يكفي من آليات لإنشاء نظام دولي فعال للمناخ على المدى البعيد وكذلك التدابير المحددة المطلوبة للاستجابة الفعالة للمخاطر الناشئة في هذا المجال.

إننا نشاطر الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة تلك الموجودة في المحيط الهادي، شواغلها بشأن الارتفاع المطرد في مستوى سطح البحر. ونرحب برئيس ناورو، السيد ستيفين، الذي تواجهه بلاده مثل ذلك التحدي، مشاركاً في هذه الجلسة. كما نعتقد أن التصدي على نحو ملائم لهذه المشكلة يتطلب أن نستغل على نحو فعال إمكانات اتفاقية تغير المناخ، سيما أهم مجالاتها وهو التكيف، بما في ذلك عن طريق صندوق التكيف، ونحن ندعو جميع البلدان المانحة المعنية أن تنظر في إمكانية توفير معونة عاجلة وذات أهداف محددة لتلك البلدان لأغراض التكيف.

وكتافتها، مثل الأعاصير والأعاصير المدارية، تجربنا على ابتدار مناقشات جادة في المحافل الملائمة بشأن التدابير الواجب اتخاذها حتى تتكيف مجتمعاتنا مع تغير المناخ.

إزاء هذه الخلفية، ترى كولومبيا أن هناك تحديات آنية يتعين النظر فيها في مجلس الأمن. ومع أن الاستجابات اللازمة للحد من آثار تغير المناخ ليست ضمن ولاية المجلس، فإننا نعتقد أن من مسؤولية هذه الهيئة بالتأكيد أن تضطلع بدور في حالات الصراع المدرجة على جدول أعمالها عندما تتفاقم هذه الحالات من جراء تغير المناخ، بغية توفير تدابير الحماية الإنسانية، التي نعتقد أنها ينبغي ألا تمتد إلى مسائل أخرى. علاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يساعد على معالجة هذه المشكلة في إطار من الثقة بين الدول، على أساس احترام ولايات الهيئات المعنية في المنظومة الدولية.

قبل عدة عقود، كنا نتطلع إلى رؤية متكاملة للتقدم، أطلقنا عليها التنمية المستدامة. وقد ثبت أن ذلك الهدف بعيد المنال، لأن مجتمعاتنا واقتصاداتنا تقوم على نهج الأنية القصيرة الأجل والمحددة القطاعات. في رأينا يجب التصدي للمشاكل الناجمة عن تغير المناخ بطريقة شاملة، تغطي جميع مجالات النشاط البشري وهياكله والحاجة إلى اتباع سلوكيات جديدة. إنه تحد لم تستعد له معظم البلدان، التي حققت بالكاد تقدما على جبهات مختلفة من التنمية.

كيف ينبغي لنا أن نضع أولويات الموارد والجهود؟ كيف نتصدى للمشاكل الناجمة عن اختفاء الخطوط الساحلية، وفيضانات الأنهار، وذوبان الأنهار الجليدية، واتساع الصحارى، وتعاقب موجات البرد والجفاف؟ لا يملك أي بلد بمفرده أو مجموعة بلدان أو جهة محددة الأجوبة. ومثلما أن كبح انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحد منها سوف يتطلب إجراءات منسقة على الصعيد

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي بأن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، وإلى ألمانيا، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة وعلى ما تبذلونه من جهود كبيرة لتأكيد أهمية هذا الموضوع وتعزيزها. كما أود أن أرحب برئيس ناورو، فخامة السيد ماركوس ستيفن، وأن أعرب عن تضامنا معه وتفهمنا لمخاوفه.

لقد كان البيانان اللذين أدلى بهما الأمين العام بان كي - مون والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد أديم شتاينر، مهمين جداً إذ أنارا الطريق، وشددا على حجم القضايا التي يجب أن نتصدى لها حين يتعلق الأمر بتغير المناخ.

يمثل تغير المناخ، باعتباره ظاهرة عالمية تؤثر على الأجيال الحاضرة والمقبلة، بلا شك أحد أكبر التحديات في تاريخ البشرية. وتأثيره له عواقب على جميع الأنشطة تقريبا في أنحاء العالم كافة، من الحياة نفسها، والتصحر، وارتفاع مستويات سطح البحر، إلى الإمدادات الغذائية، والهجرة، وتدمير التنوع البيولوجي. ومن الواضح أنه يجب اتخاذ إجراءات من خلال الهيئات والسياسات المناسبة، ومن بين هذه الإجراءات يتميز الحد من الانبعاثات الغازية الناجمة عن الأنشطة البشرية بأهمية بالغة. ليس هناك أي مبرر لعدم تحمل كبار منتجي الانبعاثات الغازية الناجمة عن الأنشطة البشرية مسؤولياتهم أمام العالم. هناك أيضا حاجة لتوفير وسائل نقل التكنولوجيات الجديدة النظيفة، والوصول إلى الأسواق على قدم المساواة، وحماية التنوع البيولوجي. هذه مفاهيم مرتبطة بالنقاش حول الحق في التنمية، الذي هو تطلع مشروع لا يمكن التنازل عنه.

إن الزيادة في درجات الحرارة، والتفاوتات الحادة في الأنماط التاريخية لهطول الأمطار، وازدياد وتيرة شدة الطقس

إن التهديدات المناخية تهمنا جميعاً. وهي تشكل تهديداً، بشكل خاص، لشركائنا في الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي، التي يتعرض وجودها في حد ذاته للخطر، شأنه شأن بقاء ثقافتها وأراضيها وهويتها. ورئيس جمهورية ناورو، السيد ماركوس ستيفن، الذي أرحب بحضوره في مجلس الأمن اليوم، أقدر مني على الحديث عن التحديات الهائلة التي تؤثر على الجزر الواقعة في منطقتنا. ويؤسفني جداً ألا نستطيع أن نستجيب لندائهم.

بالإضافة إلى ذلك، الإنتاجية الزراعية مهددة. لقد جعل بلدي الأمن الغذائي أولوية من أولويات رئاسته لمجموعة العشرين. كيف يمكننا أن نصون السلام والأمن الدوليين إن حدثت حالة مزمنة من نقص الغذاء؟

إنها تشكل أيضاً تهديداً فيما يتعلق بالموارد المائية في المناطق التي تندر فيها، ومن شأنها أن تولد التوتر. كيف يمكننا ضمان الإدارة الملائمة إن أصبحت هذه الموارد أكثر شحاً؟ كما تشكل تهديداً لبقاء المناطق الساحلية، حيث يعيش أكثر من ثلث سكان العالم.

الحقائق واضحة: لتغير المناخ إمكانات هائلة لزراعة الاستقرار، ويمكن أن يفاقم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في أشد المناطق والدول هشاشة.

يقوم المجتمع الدولي بالتعبئة لمعالجة مختلف التحديات التي يطرحها تغير المناخ. وما زال هناك وقت لتجنب أسوأ آثاره، لكن يجب علينا أن نتصرف بسرعة. لا يوجد سوى طريقة واحدة للقيام بذلك: التعاون الدولي.

يجب أن نبدأ مرحلة جديدة في صياغة استجابة طموحة متعددة الأطراف في مؤتمر ديربان. ويجب أن نعطي زخماً تشغيلياً للاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها في كانكون. ويجب علينا أيضاً الحفاظ على بروتوكول كيوتو والتحرك نحو صك قانوني أوسع نطاقاً.

العالمي، فإن الاستجابة لآثار تغير المناخ تتطلب أيضاً اتخاذ إجراءات دولية منسقة.

لقد عانت كولومبيا للتو من اثنتين من نوبات البرد الشاذة وغير المسبوقة في تاريخنا، يقدر الخبراء قوتهمما التدميرية بعشرة أضعاف ما أحدثه إعصار كاترينا. لقد تعيّن علينا تعبئة موارد إضافية واللجوء إلى المساعدة الدولية للتخفيف من الضرر والدمار وكفالة العيش الكريم للسكان المتضررين. لقد تأثرت سلامة النظم الإيكولوجية الطبيعية التي نعتمد عليها تأثراً خطيراً.

وهكذا فإن المشكلة لا تتعلق بالأجيال المقبلة فحسب، بل هي واقع يواجهنا اليوم. فبقاء الملايين من البشر يرهن باتخاذ إجراء على أساس التضامن الدولي للحد من الانبعاثات الغازية، وكفالة الحصول على الغذاء، والاستجابة على نحو إيجابي للهجرة القسرية بسبب التأثيرات المناخية، ونواقل الأمراض والآفات، والاستثمار في الهياكل الأساسية، واختفاء آلاف الأنواع، وتحمض المحيطات، والتوزيع غير العادل للمياه العذبة في العالم، وخلاف ذلك من الحالات الخطيرة العديدة الأخرى.

تملك كولومبيا بشكل واضح الإرادة السياسية للعمل معاً من أجل حماية كوكبنا. ونعتقد أن هناك حاجة إلى الالتزام الجماعي لتحقيق التنمية المستدامة في السلام والرخاء.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

منذ آخر مناقشة جرت في المجلس بشأن تغير المناخ عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663)، تقدم العلم، وتأكدت الحقائق، وخضعت المخاطر للمزيد من التحليل، كما أوضح السيد شتاينر في بيانه. لذلك أشيد بالرئاسة الألمانية لمجلس الأمن لمبادراتها إلى إجراء مناقشة بشأن أثر تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين.

يجتزم فيه بكل حزم الولاية المنوطة به وأحكام الميثاق - ولا سيما في مجال منع نشوب الصراعات.

ولذلك يأسف وفد بلدي لعدم استجابة مجلس الأمن بنفس الطريقة التي أجري بها المناقشة التي دارت بشأن الأمن والتنمية. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الرئاسة فإن المجلس غير مستعد لإصدار بيان جماعي اليوم بشأن الآثار المترتبة على تغير المناخ بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين. إن التصدي للشواغل البيروقراطية للنداءات المؤلمة التي يطلقها شركاؤنا المهددون بتغير المناخ لا يرقى إلى مستوى القضايا المطروحة. وتلك مسألة ليست بالكريمة.

وبالرغم من ذلك، فإننا نواجهه بالواقع الحالي. وسيظل مجلس الأمن بحاجة إلى بذل مساعيه من أجل تحليل المخاطر والقيام بصورة أفضل بمعرفة أسباب الصراعات التي يكون لتغير المناخ أكبر الآثار المباشرة عليها. كما يجب أن يأخذ المجلس في الاعتبار الأثر المترتب على قراراته ذاتها. فعلى سبيل المثال، يجب أن يقوم من اليوم باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تعمل عمليات حفظ السلام على الحد من انبعاثات الكربون الصادرة عنها وتأثيرها على البيئة. ولذلك أعرب عن ترحيبي باتخاذ الأمانة العامة التدابير اللازمة في ذلك الصدد.

وتشكل مناقشة اليوم مجرد مرحلة أولى. ويجب أن نقوم جميعاً في الأمم المتحدة بالدعوة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويعني الخطر المتعلق بالمناخ أننا يجب أن نعبئ أنفسنا: أولاً، في الأجل القصير، لضمان نجاح المؤتمر المتعلق بالمناخ الذي سيعقد في ديربان، والمؤتمر المتعلق بتغير المناخ الذي سيعقد في ريو؛ وفي الأجل المتوسط، لمنع الصراعات التي قد تنشب؛ وفي الأجل الطويل، لإنقاذ كوكب الأرض. ويعرب وفد بلادي عن اقتناعه بأنه يجب على مجلس الأمن أن يعود مرة أخرى إلى هذا الموضوع، كما يجب أن يعرب

يجب أيضاً أن نعمل للاستجابة للتهديدات التي تستهدف قطاعات بعينها وأن نعزز الشراكات. هذا هو هدف المنتدى العالمي للمياه المقرر عقده في مارسيليا في آذار/مارس ٢٠١٢.

يمثل الحصول على الطاقة النظيفة للجميع أولوية رئيسية أخرى لأن التنمية في حد ذاتها وسيلة للاستجابة لتغير المناخ، ويمكن أن تسهم في منع نشوب الصراعات والحد منها. هذا هو السياق الذي أطلقت فيه فرنسا وكينيا معا مبادرة باريس - نيروبي في نيسان/أبريل الماضي. يجب علينا إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وأن نعتمد، في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، خارطة طريق طموحة للانتقال العالمي إلى اقتصاد أخضر تدعمه مؤسسات متينة، قوية مالياً، وفعالة.

يشهد المجتمع الدولي تنوع المخاطر المتصلة بتغير المناخ، ويتخذ التدابير اللازمة في مختلف المنتديات. وفي هذا السياق، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ على صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته، وفقاً للولاية المنوطة به.

إن مجلس الأمن لا يتعدى على اختصاصات هيئات الأمم المتحدة الأخرى ولا يريد أن يكون بديلاً عن المنتديات الأخرى، وبخاصة التي تقع في إطار الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ. ويواجه المجلس اليوم ببساطة نوعاً جديداً من الأخطار المتعددة الأشكال التي تتسم بالتعقيد والانتشار. وبهذه الروح نكتشف اليوم الآثار المترتبة على هذه الأخطار وقدرة المجلس على التصدي لها. وهكذا قام مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي، تحت رئاسة البرازيل، بعقد مناقشة مفيدة بشأن السلام والأمن والتنمية (انظر S/PV.6479). وبنفس الروح ينظر المجلس اليوم في موضوع تغير المناخ - في الوقت الذي

إليها بوصفها تعبيراً عن تكامل أعمال الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة.

وهناك اتفاق واسع داخل المجتمع العلمي بأن كوكبنا يتعرض للاحترار، ويرجع السبب في ذلك بشكل كبير إلى الأنشطة البشرية، على الأقل منذ القرن الثامن عشر، وأن معدل الاحترار خلال القرن الماضي كان مرتفعاً تاريخياً. وقد أكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ٢٠٠٧ الأهمية التاريخية لهذه التغيرات وحذر من آثارها المحتملة على مستقبل الأرض وسكانها.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين تغير المناخ والصراعات، بما فيها الصراعات المسلحة، عرف تقرير الأمين العام (A/64/350) تغير المناخ بوصفه عاملاً مضاعفاً للمخاطر يزيد من تفاقم الأخطار التي يسببها الفقر المستمر والمؤسسات الضعيفة لإدارة الموارد وحل الصراعات. وتشمل الأخطار الناشئة المتصلة بتغير المناخ ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي قد ينجم عنه فقدان بلدان بأكملها من قبيل الدول الجزرية الصغيرة؛ وتسارع وتيرة التصحر وتآكل الأرض الزراعية، تلك الأمور التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، وتزايد الفقر، وعكس مسار التنمية؛ والتزوح بسبب الهجرة والتشريد، الذي قد يصبح مصدراً للتوترات الاجتماعية والسياسية في المناطق المجاورة؛ وندرة المياه، التي قد تزيد من تفاقم المنافسة على الموارد الطبيعية.

ولا توجد منطقة في العالم في مأمن من هذه الآفات. ولكن من المهم التأكيد على أن آثار تغير المناخ ستكون أشد حيث أن عناصر المشاشة موجودة بالفعل. وهذه هي الحالة في أقل البلدان نمواً.

وتتطلب الطبيعة العالمية لتغير المناخ تعاون جميع البلدان، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة والمتفاوتة وقدرات كل منها. ومن المهم أيضاً أن نضع في الاعتبار أن المجتمع الدولي

عن نفسه بصوت واحد. وهذا لا يشكل إفراطاً في الطموح من جانبنا؛ إنه مجرد أخذ الحقائق المحزنة التي نواجهها في الاعتبار.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان، على ملاحظاته التمهيدية المهمة، كما أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد شتاينر، على إحاطته الإعلامية الحفازة. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن أثر تغير المناخ في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد، إلى جانب شركائي في المجموعة العربية، وفي حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على أننا ندرك، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣، أن المسؤولية في منظومة الأمم المتحدة عن قضايا التنمية المستدامة، بما فيها تغير المناخ، تسند إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي الأداة الرئيسية لمعالجة موضوع تغير المناخ.

ومع ذلك فإن تركيز مناقشتنا اليوم على الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ لن يشكل تعدياً من جانب مجلس الأمن على مهام وسلطات الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، حيث أن قرار الجمعية العامة ٢٨١/٣٦ نفسه:

“يدعو أجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى القيام، حسب الاقتضاء وفي نطاق ولاية كل منها، بتكثيف جهودها للنظر في موضوع تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن”.

وعلى نفس المنوال، فإن مناقشتنا اليوم، بالإضافة إلى زيادتها للوعي بشأن الأثر الأمني المحتمل لتغير المناخ، ينبغي أن ينظر

تسلط الضوء على حقيقة تغير المناخ والخطر الذي تشكله على البلدان الأفريقية والنامية، بوجه عام، وعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بوجه خاص. إن هذه البلدان هي التي تتحمل الآثار غير المتناسبة لتغير المناخ.

ونود أن نؤكد مجدداً على موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين المبدي المعروف جيداً وهو أن تغير المناخ لا يهدد آفاق التنمية وإنجازات التنمية المستدامة فحسب، وإنما يهدد أيضاً وجود المجتمعات وبقائها.

إن تقرير التقييم الرابع الذي أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يجعل من الواضح أنه إذا لم يتم اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ في السنوات القليلة المقبلة، فستكون هناك عواقب وخيمة، لا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي بدأت بالفعل تعاني بوتيرة بطيئة من آثار هذه الظاهرة. وهذا يفرض علينا التصدي لهذه المشكلة العالمية بطريقة منصفة. وفي ذلك الصدد، نشرك الوفود الأخرى في الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات في إطار برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ البرنامج.

وتعمل البلدان النامية جاهدة للقضاء على الفقر والتخلف الإنمائي وتحسين نوعية حياة شعوبنا. ومع ذلك، ما زال يواجهنا نقص في الموارد، ونحن نسبياً أقل استعداداً لمواجهة عواقب تغير المناخ. ولا يمكن لأقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا وآسيا، فضلاً عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تتحمل وطأة هذه التكاليف. لهذا السبب، نستمر في الدعوة إلى، أولاً، زيادة الموارد؛ وثانياً، نقل التكنولوجيا، وثالثاً، بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على مواجهة العواقب الخطيرة لتغير المناخ.

لا يستطيع أن يكسب المعركة ضد العواقب الوخيمة المترتبة على تغير المناخ دون استخدام جميع الأدوات التي في جعبته.

وفي هذا السياق، ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة، في نطاق ولاية كل منها، أن تعبئ كل مواردها في مجالات تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه، والتمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، من أجل مواجهة وتخفيف الآثار السلبية للاحتراز العالمي. وهنا ينبغي لمجلس الأمن أن يضغط، في جملة أمور، بدور حاسم في منع الصراعات عند تصديه للآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ، بأسرع وقت ممكن.

### السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم

بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به هذا الصباح. وبالمثل، نود أن نعرب عن امتناننا الخالص للسيد آخيم ستاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب بوجود سعادة السيد ماركوس ستيفين، رئيس جمهورية ناورو، في هذه القاعة. ولا يعبر حضوره هنا اليوم إلا عن التحدي الحقيقي الذي يمثله ارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة لبلاده وغيرها من المناطق الساحلية المنخفضة.

في البداية، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لليانين اللذين سيدلي بهما ممثل الأرجنتين، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تؤكد جنوب أفريقيا من جديد على قرار الجمعية العامة ٢٣/٢٨١، الذي يدعو أجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى القيام، حسب الاقتضاء وفي نطاق ولاية كل منها، بتكثيف جهودها للنظر في موضوع تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن. وفي ذلك الصدد، فإن هذه المناقشة تعقد في الوقت المناسب والمؤات لكي

وذاات مصداقية. وفي ذلك الصدد، سوف نعتمد على المكتب، ونعمل على النحو الأمثل مع أمانة الاتفاقية الإطارية، ونتشاور مع الأطراف ومجموعاتها الإقليمية بطريقة شاملة وشفافة.

**السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية):**

إن مكافحة تغير المناخ هي أحد التوجهات الرئيسية لمشروع فخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا. لذلك، يؤيد وفد بلدي تأييداً كاملاً مبادرة ألمانيا المتمثلة في أن ينظر مجلس الأمن، للمرة الثانية، في الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ، وهو ظاهرة تكمن في صميم اهتمامات المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة.

ونود أن نشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة عن بيانيهما التفصيليين.

مثلما يعلم الأعضاء، عقد المجلس في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تحت رئاسة المملكة المتحدة، مناقشة تاريخية بشأن هذه المسألة الهامة، تركزت على مسائل الطاقة والأمن والمناخ. وكما تشهد المفاوضات التي جرت بشأن مشروع البيان الرئاسي الذي لم يحظ، للأسف، بتوافق الآراء، لا يزال العديدون يعربون عن تحفظات قوية بالنسبة إلى صلاحية مجلس الأمن في تناول هذه المسألة. وما فتئ وفد بلدي مقتنعاً بعكس ذلك.

ومن الواضح بشكل متزايد أن تغير المناخ يؤدي إلى ندرة المياه، وهي مصدر للتوتر بين الدول الساحلية، كالدول الموجودة في آسيا الوسطى، وفيما بين المجتمعات المحلية في تلك البلدان. وهذا يحدث أيضاً في العديد من البلدان الأفريقية. وفي حالات أخرى، يساعد تغير المناخ على تفاقم الصراعات وأوجه الخلل في النظم البيئية في العالم. وبدون التعاون الفعال، يمكن لتغير المناخ ألا يؤدي إلى انتقال السكان عبر الحدود فحسب؛ وإنما يمكنه أيضاً أن يساهم

وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً راسخاً أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو يظلان أفضل الصكوك لمواجهة تحديات تغير المناخ على نطاق واسع. والمهم أن نواصل جميعاً احترام التزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو إذا أردنا أن نواجه بفعالية التحديات الناجمة عن تغير المناخ. ويتعين أن يجري ذلك وفقاً للمبدأ الأساسي المتمثل في تحمل المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، الفرصة للنهوض بقضيتها مع كفالة المشاركة القوية مع الشركاء.

إن الإسهام الذي يمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يقدموه لهذه العمليات الإطارية بشأن تغير المناخ هو كفالة تعزيز بنية نظام تغير المناخ، وليس العمل على تجزئته. ولا يمكن التصدي لهذا التحدي العالمي بشكل فعال إلا من خلال نظام دولي قوي يركز على القوانين. وينبغي تعزيز اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وينبغي الانتهاء من تحديد فترة الالتزام الثاني في أقرب وقت ممكن.

أخيراً، بالنسبة إلى جنوب أفريقيا باعتبارها رئيسة المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، توفر هذه المناقشة الفرصة لزيادة الوعي وتبادل وجهات النظر من أجل تكثيف الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ، أولاً باعتباره مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة، وثانياً لإعادة التأكيد على ضرورة الإبقاء على الحوار بشأن تغير المناخ ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو.

ومن جانبنا، لن ندخر جهداً في سبيل التأكد من أن تسعى الأطراف للتوصل في ديربان إلى نتيجة متوازنة

يجري ذكر مخاوف تلك الدول في البيان الذي سيديلي به في وقت لاحق فخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، الذي أود أن أرحب بحضوره هذه المناقشة.

أخيراً، أود أن أؤكد للمجلس على أن غابون، من جانبها، ستستمر في مشاركتها الوثيقة للجهود الدولية المبذولة الرامية إلى الحد من الآثار السلبية لتغير المناخ.

**السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):**  
في البداية، أود أن أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، آخيم شتاينر، على بيانها. إن الاهتمام والمشاركة اللذين تحظى بهما المناقشة المفتوحة الجارية اليوم يشهدان على الأهمية التي نعلقها جميعاً على موضوع تغير المناخ. لذلك، أود أن أنوه تنويراً خاصاً بحضور فخامة رئيس ناورو وغيره من كبار الشخصيات بيننا اليوم. وإنني أتطلع إلى الاستماع إلى وجهات نظرهم بشأن هذه المسألة التي ننظر فيها. إنها التحدي الذي يكمن في صدارة جدول الأعمال العالمي للتنمية، وهي قريبة من قلوب الدول الجزرية الصغيرة التي تسبب لها تهديداً وجودياً.

وقد بدأ تغير المناخ، بالمعنى الشامل، يؤثر على أمن المجتمع العالمي بنفس الطريقة التي يواصل بها الفقر والأمن الغذائي والتخلف الإنمائي تقويض الرفاه الدولي. غير أن التعميمات الكاسحة بشأن تسبب تغير المناخ في نوبات جفاف وفيضانات وتغيرات في أنماط الطقس وندرة المياه والغذاء وفي نشوب صراعات عنيفة لم تُختبر بشكل كامل بعد بمقياس التحليلات التجريبية والعلمية.

وتقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وغيرها من الهيئات العلمية يشير بشكل لا لبس فيه إلى حالة عدم اليقين هذه. وهذا ما يؤكد أيضاً تقرير الأمين العام المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن"، الذي يخلص إلى أن

إسهاماً كبيراً في جعل الطاقة والموارد البيولوجية والغابات والموارد المائية أكثر ندرة. ويقتضي هذا الأمر بالتحديد أن ينخرط مجلس الأمن انخراطاً أكبر في معالجة هذه الظاهرة الشاملة.

ونظراً للتطورات على المسرح الدولي، فإن صون السلم والأمن الدوليين لم يعد بعداً أحادياً. ولا يزال المنظور العسكري مهماً، وإنما لا يمكنه لوحده أن يجعلنا نحدد التهديدات التي تؤثر اليوم على أمننا الجماعي. وإزاء التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، ينبغي للمجلس أن تكون لديه الأدوات التي تمكنه من تقييم نطاق الحالة وخطورتها على السواء، وبالتالي العمل مسبقاً. ونحن نرى أن الدبلوماسية الوقائية هي الأداة التي يمكنها أن تساعد الدول، كجزء من جهد تعاوني، للحد من الآثار المترتبة على التهديدات الجديدة. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بالمساعدة الكبيرة التي تقدمها إلى الدول مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في وضع وتنفيذ استراتيجيات الوقاية.

وفيما يتجاوز خلافاتنا في الرأي حول هذه المسألة المركزية، من الأهمية بمكان أن يحدد مجلس الأمن، بالتعاون مع سائر الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، إطاراً للتعاون يهدف إلى زيادة فعالية مكافحة هذه الظاهرة. فآثار تغير المناخ حقيقية ولها بالفعل أثر على حياتنا اليومية. درجات الحرارة آخذة في الارتفاع، والظواهر المناخية المتطرفة أصبحت أكثر تواتراً.

ونظراً لقلة مقدرة أفريقيا على التكيف، فهي واحدة من القارات الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ. ونستعري انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة مساعدة أفريقيا للتصدي لهذه الظاهرة. والشيء نفسه ينطبق على الدول الجزرية، التي تتعرض بشكل متزايد للآثار المدمرة لتغير المناخ، والتي تعتمد في بقائها على التزامنا بالعمل على نحو أشد الحاحاً. وسوف



بموجب المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الواضح أن التعامل مع هذه المسائل يتطلب نهجا أوسع نطاقا يقوم على أساس التنمية والقدرة على التكيف وتقييم المخاطر والبناء المؤسسي. ومن ثم، فإننا نجد بعض الصعوبة في تقبل مقولة إن آثار تغير المناخ تتجاوز ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وإذا كنا جادين في معالجة مواطن الضعف الناشئة عن تغير المناخ، فإن مداولاتنا بشأن تغير المناخ يجب أن تركز على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز قدرات البلدان الضعيفة على التكيف. وهدفنا العالمي المتفق عليه المتمثل في تحقيق استقرار المناخ بجعل الزيادة في المتوسط العالمي للحرارة مقارنة بمستويات ما قبل عصر الصناعة لا تتجاوز درجتين مئويتين ينبغي أن تدعمه التزامات بتخفيف آثار تغير المناخ استنادا إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل بلد والإنصاف. والحفاظ على هيكل بروتوكول كيوتو وفترة الالتزامات الثانية بموجبه والصرف المبكر لتمويل البدء السريع المتفق عليه في كانكون وتفعيل صندوق المناخ الأخضر والآلية المتعلقة بتكنولوجيا المناخ ولجنة التكيف أمور ذات أهمية حيوية لإعطاء زخم متجدد لعملية الاتفاقية الإطارية.

إن الذين يتحملون المسؤولية تاريخيا عن تغير المناخ يجب أن يقدموا التزامات ثابتة بشأن غازات الاحتباس الحراري وأن يضمنوا وجود موارد كافية وتدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة، لكي يتسنى لها التكيف مع تغير المناخ. وإذا نجحنا في اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الآثار والتكيف، فإننا سنضع بدرجة كبيرة حدا لشواغلنا بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ، وهي على أي حال لم تثبت بشكل كامل بعد. ومن شأن ذلك أيضا أن يخفف عبء الدبلوماسية الوقائية الذي تكلمت عنه بعض الوفود بحماس كبير.

”وفي حين حقق وضع نماذج للمناخ تقديرا ملموسا في التنبؤ بسلوك النظم الطبيعية في المستقبل على مدى فترات زمنية طويلة، فإن علم تغير المناخ وآثاره المادية ما زال يواجه عددا من جوانب عدم اليقين“ (A/64/350، الفقرة ٨).

ومن ناحية أخرى، فإن ثمة ارتفاعا في مستوى سطح البحر. وهناك أدلة يمكن التحقق منها على أن مستوى سطح البحر سيرتفع بواقع متر أو أكثر بحلول عام ٢١٠٠، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختفاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة وغمر المناطق الساحلية المنخفضة في العديد من الدول الشاطئية. ونحن بصفة خاصة ندرك خطورة الأمر، نظرا لأن أبناء شعبنا الذين يعيشون على سلاسل الجزر وفي المناطق الساحلية معرضون للخطر. وهناك أيضا مسائل انعدام الجنسية وتشريد الناس التي تثير بالغ القلق.

وفي مواجهة هذه التحديات، ما الذي يجب على المجتمع العالمي عمله؟ ويكمن الجواب بوضوح تام، وفي المقام الأول، في اتخاذ إجراءات إصلاحية اليوم بدلا من التركيز على الآثار المترتبة على كوارث كهذه سنتجم عن تغير المناخ في المستقبل البعيد.

والورقة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2011/408، المرفق) تنص على أن الغرض من جلسة اليوم هو إتاحة الفرصة للمجلس للتداول بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ، بما يتماشى مع ولايته، والمضي قدما بالحوار حول هذه المسألة من منظور أممي. وفي هذا السياق، يجدر بنا أن نضع في اعتبارنا أنه ولئن كان مجلس الأمن يمكنه مناقشة المسألة وربما يدرك مواطن الضعف والتهديدات الناجمة عن تغير المناخ، فإنه لا يملك الأدوات اللازمة لمعالجة الحالة. والتهديد الوجودي للدول الجزرية أو انعدام الأمن الغذائي نتيجة لتغير المناخ لا يمكن للمجلس حلها أو معالجتها

**السيد موراييس كابوال (البرتغال)** (تكلم بالإنكليزية): سيرا على دربكم، سيدي، أود أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة رئيس جمهورية ناورو في المجلس. وحضوره يظهر حقا مدى خطورة التحديات التي يواجهها بلده والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى.

وأشكر الرئاسة الألمانية وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة حول التداعيات الأمنية لتغير المناخ، وهي قضية تهتم بها البرتغال بشدة منذ سنوات طوال. وأشكر الأمين العام على بيانه الهام، كما أود أن أشكر السيد شتاينر على تقديمه المفيد جدا. إن هذه هي في الواقع تهديدات خطيرة لبعض مناطق كوكبنا، كما بين السيد شتاينر ببلاغة.

وكما قلت مرارا، فإن البرتغال لا ترى أن مجلس الأمن هو المنتدى المناسب للتفاوض بشأن تغير المناخ أو حتى لإجراء مناقشات حول التدابير الرامية إلى تخفيف آثار الضعف البيئي والتكيف معه. وهذه المسائل تخص سياقات أخرى تملك الشرعية والأدوات المناسبة للتصدي لها. مع ذلك فإن دور المجلس يتمثل في إدراك التحديات الجديدة والتعامل معها وضمان ألا تؤدي هذه التحديات إلى نشوب توترات وإلى الصراع في نهاية المطاف. ومن ثم، نرى أن ثمة قيمة مضافة لمناقشة مجلس الأمن للتأثير الذي قد تخلفه تداعيات معينة لتغير المناخ على الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي. وللسبب ذاته، تأمل البرتغال أننا ربما لا نزال قادرين على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتيجة لمناقشاتنا اليوم.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن نكون قادرين على وضع استراتيجيات ملموسة لكي تتصدى مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، لهذه المخاطر على نحو متماسك ومتكامل وشامل.

ونرى أن ما يشكل مصدرا أكبر للقلق بشأن السلام والأمن الدوليين اليوم هو التهديد الذي تواجهه البلدان النامية من الصراعات المحتمل نشوبها نتيجة عدم كفاية الموارد لأغراض التنمية والقضاء على الفقر. ولذلك يجب السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية لتمكين البلدان النامية من تخفيف آثار الفقر وتوفير مستويات المعيشة الأساسية للجميع. وهذا في حد ذاته سيجعلها أقدر على التكيف مع مواطن الضعف الناجمة عن تغير المناخ.

والورقة المفاهيمية تسلط الضوء أيضا على هشاشة الأمن الغذائي فيما تفترض صلتها الحقيقية بآثار تغير المناخ. وربما يكون الأمر كذلك. غير أن تجربة ندرة الغذاء التي عشناها مؤخرًا، كما نشأت في عام ٢٠٠٨، وارتفاع معدلات التضخم في هذا العام يشيران إلى رجحان كفة عوامل أبعاد ما تكون عن تغير المناخ، تتحكم في الأمن الغذائي العالمي. والحماية الزراعية والمضاربة المفرطة في تجارة السلع الغذائية وتحويل المحاصيل لأغراض غير غذائية، كلها عوامل تقودنا إلى حالة غذائية غير مستدامة في العالم. وهذا الأمر يستدعي اهتماما عالميا عاجلا.

وجهدنا للتداول بشأن الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ لن توثي ثمارها إلا إذا كنا ندرك أين يوجد مركز الثقل بشأن هذه المسألة. ويجب علينا ألا نخلط بين الاقتراحات السياسية والعمل. وتغير المناخ بحاجة إلى الفهم الجماعي لجميع الدول الأعضاء ودعمها. ولذلك، فإن العمل يجب أن يكون داخل إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. وعندما أواجه مسألة التهديد الوجودي للدول الجزرية الصغيرة، أتذكر كلمات المهاتما غاندي الذي قال إن "جميع التسويات تنبني على الأخذ والعطاء، ولكن لا يمكن أن يكون هناك أخذ وعطاء بشأن الأساسيات". فلنبذل قصارى جهدنا من أجل الدول الجزرية الصغيرة ومن أجل البشرية.

التصحّر وشحّة الغذاء المتزايدة باعتبارهما أثرا لتغير المناخ يشكّلان أيضا سببين للنزوح القسري للسكان، وهذه الصلة اعترف بها مؤخرا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، في تقريره عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية ونزوح السكان. هذه أولا وقبل كل شيء مسألة إنسانية وإغائية، ولكن الوطأة الأشد للتصحّر، كما نعرف جميعا، محسوسة في البلدان التي تعاني من مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية، وبعض منها خارج لتوه من فترات صراع واضطراب طويلة. وإذا كانت للتحركات السكانية بسبب التصحر أبعاد عابرة للحدود أو أبعاد إقليمية، فمن المرجح جدا أن تتخطى الآثار الأمنية المترتبة عليها حدود دولة ما، وقد تعرقل التقدم في جهود تثبيت الاستقرار وبناء السلام فيما بعد الصراع.

إن التحديات الأمنية التي يزيد تغير المناخ من تفاقم آثارها، إذا ووجهت مواجهة ملائمة، لن تقود بالضرورة إلى الصراع. وفي هذا المجال، شأنه شأن القضايا الكثيرة الأخرى التي يناقشها مجلس الأمن بصورة دورية، نعتقد أنه ينبغي لنا بالمثل أن نعطي الأولوية للنهج الوقائي ولتطوير آليات الإنذار المبكر. كما ينبغي لنا أن نناقش بحماس الأثر الأمني لتغير المناخ مع المنظمات الدولية الأخرى التي تعكف بالفعل على دراسة المسألة من منظور أممي، بما فيها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. ويجب علينا أن ننظر كيف يمكن لإجراءاتنا أن تكمل وتعضد بعضها بعضا من أجل وضع استجابة أكثر فعالية. وفي ذلك السياق تشاطر البرتغال بالطبع، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، الموقف الذي سيعبر عنه السفير بدرو سرانو حول هذه المسائل. والواقع أن المشاكل العالمية تقتضي استجابات جماعية وهذا مهم بصورة خاصة عندما تكون الموارد شحيحة.

أختتم بالقول إن من المرجح أن تزداد آثار تغير المناخ في المستقبل القريب. إن ما ناقشه هنا اليوم باعتباره آثارا

والدفاع عن هذا النهج له صلة وثيقة بالواقع، لا سيما عندما تطالب به دول أعضاء في الأمم المتحدة متضررة بصورة خاصة من تغير المناخ ويتعرض وجودها ذاته للخطر. وأود أن أشير مرة أخرى إلى قضية محددة، قضية الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، التي لم تعد الآثار السلبية لتغير المناخ عليها سيناريو محتملا، بل أصبح واقعا ملموسا جدا. وارتفاع مستوى سطح البحر يمكن أن يؤدي، بمرور الوقت، إلى خسارة أراضي جزر بأكملها، ولكن تلك الجزر ربما أصبحت غير صالحة للحياة قبل ذلك بوقت طويل.

وعندما يحدث ذلك ثمة عدد من المسائل التي تستلزم المعالجة والتي تترتب عليها آثار دولية واضحة. كيف نتعامل مع السكان الذين يتعين إعادة توطينهم. إلى أين يذهبون؟ وكيف يصلون إلى ذلك المكان؟ وكيف يمكن للمرء أن يسيطر على التوترات وأن يخفف من حدة التوترات التي تنطوي عليها إعادة التوطين؟ كيف نعالج الآثار القانونية المترتبة على خسارة الأراضي، مثل ترسيم الحدود والمناطق الاقتصادية وحقوق الجرف القاري؟ إن فشلنا في التعامل بصورة جماعية مع هذه الأسئلة ربما يفضي لا إلى كارثة إنسانية فحسب وإنما أيضا إلى زيادة مفاجئة في التوترات الخطيرة في مناطق شاسعة، مما يهدد السلام. وإني لوثق بأن رئيس الجمهورية ماركس استيفن سيعطي لنا تحليلا دقيقا جدا لتلك المشاكل بكل تعقيداتها.

التصحّر وآثاره على إنتاج الأغذية وتوفر المياه ينبغي أن يستأثر أيضا باهتمامنا في هذه المناقشة، لأن عواقبه غالبا ما تكون محسوسة في ما وراء الحدود الوطنية. ولنتذكر أن ٤٧ في المائة من جميع الأراضي البرية تقع ضمن أحواض الأنهار الدولية وأن أكثر من ٢٠٠ من أحواض الأنهار تعتبر متعددة الجنسيات. ومع زيادة الطلب على المياه ستزداد أيضا التوترات وحتى الصراعات على الموارد المائية.

فالبعد الأمني لتغير المناخ، بالنسبة إليهم، واضح بجلاء ما بعده جلاء. إنه تحدّ تواجهه يومياً.

الحالة في الدول الجزرية الصغيرة سبب طاغ بحد ذاته ومعزل عن الأسباب الأخرى للشروع في مناقشة المسألة، اليوم، في مجلس الأمن. وفي هذه المرحلة قد يكون مفيداً تذكّر أن الأمم المتحدة تستمد شرعيتها الفريدة دائماً من المساواة بين الدول. فكل دولة، كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، تتمتع بنفس الحق في التصدي للمخاوف والتهديدات التي يتعرض لها بقاؤها ذاتها.

غير أنه يوجد سبب يبرر أكثر إجراء المجلس مناقشة للبعد الأمني لتغير المناخ، لأن ما يحدث للدول الجزرية الصغيرة النامية اليوم يمكن أن يحدث للبلدان الأخرى غداً. فمعظم الهيئات الأمنية الوطنية تعتبر تهديد الاحترار العالمي أحد أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين. وإذا ألقينا نظرة على الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس لرأينا بسهولة أن عدداً لا بأس به منها مدفوع بالفعل، اليوم، بالتصحّر والافتقار إلى المياه والنزوح المتزايد العابر للحدود. ولا يساورنا شك في أن تدهور البيئة الناجم عن تغير المناخ غالباً ما يعمل على تأجيج الصراع. ونعرف جميعاً أن الصراعات من هذا القبيل لا تبقى في عزلة محصورة داخل بلد وحيد، بل، بالعكس، تنحو إلى زعزعة استقرار مناطق بأكملها. وينبغي لنا أن نبقي في البال أيضاً أن الدول والمجتمعات لا تتمتع جميعها بنفس القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية في بيئاتها.

ولاية مجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين. ونحن مقتنعون بأن من واجب المجلس أن يتصرف ببعده النظر وأن يفعل كل ما في وسعه لمنع الأزمات قبل أن تستعر. ولذلك نرحب بحقيقة أن المجلس قد ناقش بنجاح الجوانب الهيكلية للصراعات في الماضي، مثل ما للتنمية أو فيروس

أمنية محتملة سيصبح واضحاً بصورة متزايدة على الأكثر. ولهذا السبب نعتقد أن مناقشة اليوم ينبغي ألا تكون حدثاً منعزلاً واحداً، وإنما خطوة نحو النظر الدائب المنتظم في المسألة من قبل مجلس الأمن، استناداً إلى معلومات موثوق بها عن الحالات المحددة التي تترك الظواهر المناخية فيها آثاراً سلبية على السلم والأمن. وذلك سيسمح لنا بأن نكونَ فهماً أكمل للروابط المعقدة بين تغير المناخ والتنمية والسلام، فنعزز بالتالي قدرتنا على منع الصراع والنهوض بالتعاون الدولي.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** سآدلي الآن ببيان

بصفتي الوطنية.

تعلن ألمانيا تأييدها للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود بداية أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر الأمين العام على المشاركة في مناقشة اليوم. إن ملاحظاته وحضوره علامة قوية على اهتمام الأمم المتحدة بمناقشة تغير المناخ وما يترتب عليه من آثار أمنية. واسمحوا لي أيضاً بأن أنضم إلى زملائي في شكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد شتاينر، على إحاطته الإعلامية التي اتسمت بنفاذ البصيرة والروح البناءة العالية.

قبل عام حثت دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة مجلس الأمن على النظر في الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ. والتمست من مجلس الأمن أن يفي بولايته في صون السلم والأمن الدوليين. والسبب الذي حدا بتلك البلدان إلى أن تحث مجلس الأمن على التصرف واضح: فهي اليوم تعاني فعلاً من الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ. وهي تجد نفسها مضطرة إلى التعامل مع ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان الأرض وزيادة شحة الموارد. ويتعين على حكومات تلك البلدان أن تعيد توظيف سكانها وأن تكفل ألا يؤدي توزيع السلع الأساسية إلى صراع عنيف من أجل البقاء.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل بياني بشكر ألمانيا على استضافة هذه المناقشة الهامة بشأن تغير المناخ وأثره على صون السلم والأمن الدوليين.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية النامية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ - أكثر الدول ضعفا في مواجهة تغير المناخ في المنطقة - وهي بالتحديد، بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو وتونغغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو - وكذلك بلدان ملديف وسيشيل وتيمور - ليشي.

في الشهر الماضي، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٠ قد بلغت أعلى مستوياتها في التاريخ. وتعادل العام الماضي أيضا مع أحر سنة مسجلة، وانخفض حجم الجليد في البحر المتجمد إلى أقل مستوياته منذ البدء في أخذ القياسات، فيما ألحقت فترات الجفاف الكارثية وحرائق الغابات والفيضانات أضرارا بالغة بالبلدان في جميع أنحاء العالم. ويتوقع العلماء الآن أن يرتفع مستوى سطح البحر بـ ١٠ أمتار بحلول نهاية هذا القرن - وهذا مستوى يمكن أن يؤدي إلى زوال العديد من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ وكل مكان آخر. وحدث كل هذا بالرغم من ٢٠ سنة من المفاوضات لخفض انبعاثات غاز الدفيئة إلى مستوى مأمون.

علينا الآن أن نواجه حقيقة مزعجة وهي: أن هناك الكثير من ثاني أكسيد الكربون في الجو بحيث لا يمكن الآن تجنب الآثار الخطيرة، ويجب علينا أن نستعد.

وعندما أكون محبطا، غالبا ما أتساءل أين سنكون إذا ما عكسنا الأدوار. ماذا لو كان التلوث قادما من دولنا الجزرية يهدد وجود المسبيين الرئيسيين أنفسهم؟ ماذا ستكون طبيعة مناقشة اليوم في ظل تلك الظروف؟ لكن ليس هذا هو

نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من صلات وثيقة بالأمن.

ومع أخذ ولاية مجلس الأمن هذه في الاعتبار، نقترح أن تركز مناقشة اليوم حصرا على الآثار الأمنية لتغير المناخ. وسمحوا لي أن أتوخى الوضوح التام: إن ألمانيا لا تريد أن تتجاوز على اختصاصات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى. إننا لم نقصد ولا نعتزم الدفع قدما بأي نوع من التجاوزات.

ونأسف لأنه تعذر، على الأقل لحد الآن، التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية لاجتماع اليوم. وأود أن أكرر أن ألمانيا لديها رغبة مخلصية في رؤية مجلس الأمن وهو يرتقي فوق تصريف الأمور العادي يوما بعد يوم بالنسبة إلى الأزمات الحادة، ولكنه يأخذ في نظر الاعتبار الأسباب الكامنة في جذور الصراعات. وقد قصدنا أن نلتزم من الأمين العام أن يمهد لنا أرضية متينة لهذه المناقشات. ولئن كنا نفضل، وما زلنا نفضل، أن يجد المجلس نقطة التقاء مشتركة حول هذا الطلب، فإن الاهتمام القوي للعضوية في المناقشة جعل شيئا واحدا محمدا أكثر وضوحا، ألا وهو، أن الأعضاء يريدون أن يروا هذا الموضوع مدرجا في جدول أعمال المجلس.

أطلب من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، إلى مقعد على طاولة المجلس.

أصطحب فخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، إلى مقعد على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو.

لا يخطئ أحد: إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي المنتدى الرئيسي ويجب أن تبقى كذلك لوضع استراتيجية دولية للتخفيف من تغير المناخ وحشد الموارد المالية وتيسير التكيف والتخطيط وتنفيذ المشروعات. ويتعين على الجمعية العامة أن تواصل معالجة الصلات بين تغير المناخ والتنمية المستدامة.

وبالمثل، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور واضح في تنسيق الاستجابة للآثار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. ففي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (القرار ٦٣/٢٨١)، اتفقنا على أن تقوم جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي حدود ولاياتها، بمضاعفة جهودها لمعالجة تغير المناخ، بما في ذلك تداعياته الأمنية المحتملة. وتتطلب الاستجابة الدولية الفعالة التخطيط لها والتأهب لمواجهتها وإجراء تقييمات مفصلة بشأن التعرض للأخطار والمخاطر والتنسيق المتعدد الأطراف الأكثر فعالية والدبلوماسية الوقائية.

وفي محادثاتنا مع أعضاء مجلس الأمن، سمعنا بصوت مرتفع وواضح أنهم يتفهمون التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ وغيرها من المناطق وأهم يتضامنون معنا. ومع ذلك، يتطلب التضامن أكثر من عبارات التعاطف التي أبدوها بالاعتراف رسمياً بأن تغير المناخ يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. إنه خطر كبير في حجم الانتشار النووي أو الإرهاب، ويحمل إمكانية زعزعة الحكومات ويشعل فتيل الصراعات. فلا الانتشار النووي ولا الإرهاب أدى من قبل إلى زوال دولة بأكملها، رغم أن هذا ما نواجهه اليوم.

لقد سألنا مجلس الأمن عن الخطوات الملموسة التي يمكن أن يتخذها لمعالجة هذه المسألة. واسمحوا لي أن أذكرها لكم.

العالم الذي نعيش فيه، وهذه ليست ممارسة افتراضية بالنسبة لنا. إن العديد من بلداننا يواجه أكبر التحديات الأمنية وهو بقاؤنا. ولهذا السبب، جئنا إلى مجلس الأمن اليوم.

إن جزرنا، وبسبب تغير المناخ، تواجه آثاراً خطيرة ويمكن أن تكون كارثية من شأنها أن تهدد بزعة استقرار مجتمعاتنا ومؤسساتنا السياسية. إنه يجري فعلاً تقويض أمننا الغذائي وأمننا المائي وسلامتنا العامة. ويعمل ارتفاع مستوى سطح البحر على تقويض شواطئنا وفي بعض الحالات يلحق أضراراً بالهياكل الأساسية الحاسمة الأهمية. ويمكن أن يعرقل فقدان الأراضي النظم التقليدية للملكية الأرض ويشعل فتيل الصراعات على الأراضي والموارد الأخرى التي تزداد شحاً. وفي نهاية المطاف، قد تختفي بعض الجزر بكاملها، ومعها ستختفي آلاف السنين من التراث الثقافي. ومن شأن ذلك أن يضطر أعداداً كبيرة من مواطنينا إلى الانتقال، أولاً داخلها، وبعبر الحدود فيما بعد. وحتى مع إبرام اتفاق طموح جديد لمعالجة تغير المناخ، لا يمكن الآن تجنب العديد من هذه الآثار.

لقد أقر مجلس الأمن بدوره في منع نشوب الصراعات قبل نشوبها، وليس مجرد تيسير تسويتها فيما بعد. ولهذا السبب، أقر بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والتهديدات الأمنية غير التقليدية التي يمكن أن ينشأ عنها التوتر الاجتماعي والاضطرابات المدنية، مثل الفقر والبطالة والتنافس على الموارد الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولهذا المسائل وغيرها، قام مجلس الأمن بتقييم المشاكل ووضع، بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، الأدوات المختلفة لمعالجتها.

اليوم، لا نطلب من المجلس أقل من ذلك. يجب أن تكون الاستجابة الدولية لتغير المناخ شاملة، لا سيما نظراً لطبيعتها وآثارها العالمية على كل جانب من جوانب المجتمع.

وأود أن أكون واضحاً تماماً: فإن المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ هي أكثر ما يدعو إلى التوصل بشكل عاجل إلى اتفاق ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي العمل من أجل تحقيق مطامح أكبر تتعلق بالمزيد من تخفيضات الانبعاثات من قبل البلدان الرئيسية المتسببة بها. فالتعهدات الحالية غير كافية على الإطلاق، وسوف تحكم على كثير من الدول الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنتمي إلى تحالف الدول الجزرية الصغيرة، والعالم قاطبة بمستقبل يتسم بالصراع والاضطرابات على نحو واسع النطاق.

وقد أنيط بمجلس الأمن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجلس أمامي اليوم ممثلو العديد من قوى العالم الحالية والطامحة على حد سواء. وأحثهم على عدم دفن رؤوسهم في الرمال وأن يغتنموا هذه الفرصة لأداء دورهم القيادي. وأناشدهم من أجل الوفاء بولايتهم عبر التعامل بمسؤولية مع الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد مارليس** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر ألمانيا على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الآثار المترتبة على تغير المناخ. وأود أيضاً أن أعرب عما يعنيه لي من شعور بالفخر أن أتيت إلى مخاطبة المجلس بعد زميلي وصديقي العزيز، فخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس ناورو.

إن تغير المناخ يشكل تهديداً عالمياً، وليس شاغلاً تجريدياً. فهو يؤثر بالفعل تأثيراً خطيراً على كوكبنا. وثاني أكسيد الكربون في أعلى مستوياته خلال ما يزيد على مليون سنة. وهو يشكل تهديداً وجودياً للكثير من الدول الجزرية

يتعين على المجلس أن يبدأ بطلب تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن. وينبغي أن تكون المسؤولية الرئيسية لهذا الشخص هي تحليل الآثار الأمنية المتوقعة لتغير المناخ كي يتمكن المجلس والدول الأعضاء فهم ما ينتظرنا في المستقبل. ويتعين على المجلس أيضاً أن يطلب تقييماً لقدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لهذه الآثار كي تطمئن البلدان المعرضة للخطر أنها قادرة على تلك المهمة.

هذه المقترحات هي الحد الأدنى المطلوب على الإطلاق لنقل المجتمع الدولي من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة التأهب. وكما خلص الأمين العام في تقريره عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، ”يجب على المجتمع الدولي أن يبادر ويستعد لمواجهة عدد من التحديات غير المسبوقة إلى حد كبير التي يشكّلها تغير المناخ والتي يمكن أن تثبت الآليات القائمة لمواجهةها أنها غير وافية“ (انظر A/64/350، الصفحة 38). وقد أعربت الكثير من البلدان عن قلقها من تعول مجلس الأمن على ولاية الجمعية العامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نتفهم ونتشاطر هذا القلق، ولهذا السبب تم تكييف مقترحاتنا بدقة لمعالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ. ومع ذلك، فنحن قلقنا من الزحف المادي لارتفاع منسوب مياه البحار على دولنا الجزرية.

ونحن نشعر بخيبة أمل عميقة من ألا تكون هناك أي نتائج رسمية لهذه المناقشة. وليذكر التاريخ مرة أخرى، أننا قد قرعنا ناقوس الخطر، وأن العالم قد أثر ألا يستجيب. ويتعين على مجلس الأمن أن يعكس حقائق الجغرافيا السياسية الحالية، إن أراد البقاء على صلة بما يحدث، من حيث عضويته وفي جوهر عمله. ونثني على قراره الأخير بشأن استكشاف الآثار الأمنية لشتى المواضيع المتباينة، مثل التنمية؛ والتسامح الثقافي والديني؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمرأة، والسلام والأمن. ومع ذلك يظل المجلس غير ذي صلة فيما إذا اختار تجاهل التهديد الأمني الأكبر في عصرنا.

وعندما يقف المرء على جزر ماجورو، مثلما فعلت، فلا يجد مكاناً يذهب إليه، ويرى البحر على جانبي ذلك الشريط الضيق من الأرض المستوية، حينها يعترى المرء ذلك الشعور الغامر بالضعف الذي يكتنف أولئك الذين يقطنون في الجزر الصغيرة. وسرعان ما يتحول البحر الممتد في كل مكان، والذي ظل منذ فترة طويلة مصدراً للغذاء والرزق والراحة، إلى مصدر للقلق والتهديد. وفي ما يتراوح بين الأجل القصير والمتوسط، فإن من شأن مزيج من ارتفاع مستوى سطح البحر، والعواصف الشديدة، وغمر الأراضي، إحداث مزيد من الضغط على المستوطنات الساحلية، وربما يؤدي إلى تشريد مزيد من السكان المحليين. وإذا لم يعد التوطين الداخلي خياراً في الأجل الطويل، فإنه يمكن لتغير المناخ أن يقوض استقرار تحركات السكان، ما دامت حياة شعوب المنطقة وسبل عيشها تتعرض لمزيد من الخطر.

ولا يقتصر التعرض لتغير المناخ، بطبيعة الحال، على البلدان الجزرية وحدها. فالجفاف والفيضانات وانجراف التربة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، تشكل تهديداً كبيراً للإنتاجية الزراعية وللأمن الغذائي والمائي في أفريقيا وغيرها. فقد التهم التصحر سلفاً مساحات كبيرة من الأرض، وسوف يستمر في الحد من مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، نتيجة لتفاقم تغير المناخ.

إن السبيل الوحيد لمواجهة التحدي العالمي لتغير المناخ، هو عبر التعاون العالمي القوي، والإجراءات المحلية القوية. فكلاهما لا غنى عنه، وكلاهما مكمل للآخر. ونحن ندرك أن ثمة قلقاً فيما يتصل بتحديد موضع المسؤولية عن التعامل مع تغير المناخ داخل منظومة الأمم المتحدة. أولاً، أود أن أعيد التأكيد على ما تراه أستراليا من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هي الأداة الحكومية الرئيسية لمعالجة تغير المناخ. ويتجلى التزام أستراليا بهذه العملية، في أن إصلاح سياستنا الداخلية قد استوحى من

الصغيرة النامية، والبلدان المنخفضة. ويمكن لآثار تغير المناخ أن تعيد تشكيل مستقبل البيئة الأمنية العالمية، بواسطة التأثير على الاستقرار السياسي والاجتماعي، والأمن الاقتصادي للدول الضعيفة. ومن شأن زيادة الظواهر المناخية الشديدة أن تزيد تحديات الأمن الغذائي والمائي سوءاً، إضافة إلى تقويض تنمية المجتمعات المحلية، وتهديد البنية التحتية الضرورية، وإضعاف حكم الدولة، وإضعاف التماسك الاجتماعي. وتواجه جميع البلدان الآثار السلبية لتغير المناخ، بيد أن معظم الشعوب الضعيفة في جميع أنحاء العالم، وهي الأدنى مسؤولية عن التحديات العالمية التي نواجهها الآن، هي التي سوف تعاني أكثر من غيرها.

وبصفتي المساعد البرلماني لوزير شؤون جزر المحيط الهادئ في أستراليا، فقد سافرت إلى بعض البلدان التي يتوقع لها أن تكون أشد تضرراً بتغير المناخ. وفي الواقع فإن عشرين من بين الاثنين وعشرين بلداً من الجيران الأقرب لأستراليا هي من البلدان النامية، بل إن معظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي منطقتنا، من المرجح أن تكون أهم الآثار المترتبة على تغير المناخ، ارتفاع منسوب مياه البحر، الناجم عن التمدد الحراري للمحيطات في العالم، وذوبان الأنهار الجليدية والقمم الجليدية. وقد ترتفع مستويات مياه البحار بما يصل إلى ١ متر بحلول نهاية هذا القرن، ليرتب على ذلك أشد العواصف والفيضانات الساحلية وخسارة في الأراضي. ولم يحدث من قبل أن تعين على المجتمع الدولي التعامل مع واقع أن الجزر والأراضي المنخفضة قد تصبح غير صالحة للسكن نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. ويمكن للدول الجزرية المنخفضة مثل جزر مارشال، أن يؤدي ارتفاع ١ متر في منسوب مياه البحر، إلى تآكل وفقدان ما يصل إلى ٨٠ في المائة من رأس مال تلك الدولة، نتيجة لتأثر جزر ماجورو المرجانية في جزر مارشال.



مع ولايات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ولكن في نهاية المطاف، تصبح الإجابة عن السؤال المتعلق بموضع المسؤولية عن مسألة تغير المناخ سهلة. إن الطابع الطاغوي للتحدي المتمثل في تغير المناخ يعني أن المسؤولية تقع علينا جميعاً، وفي كل محفل. وتظل أستراليا ملتزمة التزاماً جاداً بمساعدة البلدان النامية على التصدي لتغير المناخ. وقد وضعت أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا، على رأس الأولويات فيما يتعلق بتحويل حزمة أستراليا لتمويل البدء السريع التي تحتاج إليها تلك البلدان على وجه الاستعجال. فتلك البلدان لا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأزمة التي نواجهها حالياً، ولكنها هي التي ستتحمل العبء الأكبر. وقد حولت أستراليا حتى الآن ٤٨٩ مليون دولار من المبلغ الذي تعهدت به في كوبنهاغن لتمويل البدء السريع من المبلغ الإجمالي بقيمة ٥٩٩ مليون دولار، أي نسبة ٨٠ في المائة.

وفي الختام، تسلم أستراليا بأن تغير المناخ يمثل تهديداً لاستقرار فرادى البلدان والمناطق، وبأن له آثاراً واسعة النطاق على مستقبل الأمن العالمي. ولهذا السبب، أيدنا إجراء هذه المناقشة. كما أننا نؤيد الدعوات من أجل أن يقدم الأمين العام تقريراً بشأن قدرة منظومة الأمم المتحدة على التصدي لتلك الآثار وسبل تعزيز تلك القدرة. إن الإحجام عن التصرف الآن بشأن آثار تغير المناخ الأمنية الممكنة سيفاقم المخاطر في المستقبل. فتعزيز قدرتنا على المواجهة وإدراج خطر المناخ في القطاعات الهشة لاقتصاداتنا، وتعزيز قدراتنا على إدارة الكوارث ما هي إلا بعض الاستجابات العاجلة التي يجب أن نقوم بها للتصدي للتحديات الأمنية. ولا توجد دولة عضو جادة يمكنها أن تنكر أن تغير المناخ يشكل تهديداً أساسياً على كوكبنا الأرضي. إننا مدينون

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. ففي ١٠ تموز/يوليه، أعلن رئيس الوزراء الأسترالي، غيلارد، أننا سنصدر تشريعاً بشأن سعر الكربون، سيكون نافذاً اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد كان هذا التشريع سبباً لمناقشة سياسية صعبة في أستراليا، بيد أنه جزء جوهري من إصلاح سياساتنا العامة. فيحلول عام ٢٠٢٠، سوف يخفض سعر الكربون تلوث الكربون في أستراليا بمقدار ١٦٠ مليون طن، وهو ما يعادل إزالة ٤٥ مليون سيارة من الطريق بحلول عام ٢٠٢٠.

ثانياً، أود أن أؤكد من جديد وبالقدر ذاته، التزامنا بالدور الأساسي للجمعية العامة. فشرعتها الفريدة وغير المتنازع عليها، تعكس أصوات أعضائها البالغ عددهم ١٩٣ عضواً. والتزامنا بدور الجمعية العامة هو السبب وراء تأييد أستراليا القوي لقرارها ٢٨١/٦٣ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي نص على وجه التحديد، على أن تقع المسؤولية الرئيسية عن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ، على عاتق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نرى أن من الصواب والضروري، أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسائل أولاً. وكانت الجمعية العامة هي التي دعت حينئذ جميع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة إلى أن تكثيف جهودها من أجل النظر في جميع جوانب تغير المناخ، بما ذلك الآثار الأمنية المحتملة.

وفي هذه العملية، يبدو لنا أن لمجلس الأمن دوراً يؤديه بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول مباشرة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتضمن ذلك الدور النظر في الأسباب الجذرية للصراعات والأزمات السياسية والاجتماعية. وينظر المجلس في هذه المسائل عبر مواضيع متعددة، بما في ذلك على سبيل المثال، الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتالي فإن التركيز على الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ، على صلة بولايته، وهي ليست في تنافس

بالنيابة عن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

إن قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣ بشأن تغير المناخ وآثاره المحتملة على الأمن يقر بالمسؤوليات الموكلة لكل هيئة من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين الموكلة إلى مجلس الأمن، والمسؤولية عن مسائل التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ، الموكلة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتؤكد الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز، المعقودة في بالي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو، كما يؤكد قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣ على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي الصك الرئيسي والإطار المتعدد الأطراف المحوري لتناول جميع جوانب تغير المناخ، والمحفل الأساسي للنظر في الأخطار المرتبطة بتغير المناخ والإجراءات اللازمة للتصدي لها، وفقا للمبادئ المكرسة في الميثاق.

وفي هذا السياق، فإن استمرار تعدي مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الفرعية ذات الصلة، من خلال تناول مسائل تقع ضمن اختصاص تلك الأجهزة، يظل مصدر قلق بالغ للحركة. وتؤكد حركة عدم الانحياز على أن مجلس الأمن يجب أن يتقيد بالكامل بجميع أحكام الميثاق التي تقيم توازنا دقيقا فيما بين اختصاصات جميع الأجهزة الرئيسية. كما تؤكد الحركة على أن التعاون الوثيق والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية لا غنى عنه لتمكين الأمم المتحدة من أن تظل قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات القائمة والجديدة والناشئة.

وتؤكد الحركة، كذلك، على أن تغير المناخ وتأثيراته السلبية يجب التصدي لها من منظور التنمية المستدامة، وتعزيز

لأنفسنا وللأجيال القادمة، والمستقبل كوكب الأرض ذاته، بتوقع ذلك الخطر وبالحد منه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود، مرة أخرى، أن أذكر جميع المتكلمين بأنه ينبغي للإدلاء بالبيانات ألا تتجاوز أربعة دقائق، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس. ويمكن لنسخ أطول للبيانات أن تعمم خطيا.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد عبد العزيز (مصر)** (تكلم بالإنكليزية):

يسعدني أن أدلي بهذا البيان، بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، في المناقشة المفتوحة بشأن آثار تغير المناخ على صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أبدأ بالتعبير عن تقدير الحركة للأمين العام وللسيد شتاينر على بيانيهما أمام المجلس اليوم.

إن موقف الحركة من محاولات مجلس الأمن المتكررة للتعامل مع مسألة تغير المناخ، قد عبر عنه في الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكوبا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، (S/2007/203)، وفي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن الحركة في جلسة عام ٢٠٠٧ (S/PV.5663) (Resumption 1)، وفي رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه، موجهة إلى الرئيس من الممثل الدائم لمصر بصفته الرئيس الحالي لمجلس التنسيق لحركة عدم الانحياز (S/2011/427)، وكذلك في البيان الذي أدلى به اليوم بالنيابة عن الحركة.

كما أن الحركة تحيط علما بالشواغل المعبر عنها في الرسالة المؤرخة ١ تموز/يوليه، الموجهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الممثلة الدائمة لناورو، بصفقتها رئيسة مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وأعربت فيها عن التقدير لحضور فخامة السيد ستيفن، رئيس جمهورية ناورو وليبانه بشأن هذه المسألة

**السيد أرغويو** (الأرجنتيني) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام والسد شتاينر على بيانتهما. وأود أن أرحب بشكل خاص بوجود فخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، معنا اليوم.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في سياق المناقشة المفتوحة اليوم، المنعقدة وفقا للرسالة المؤرخة ١ تموز/يوليه الموجهة إلى المجلس من الممثل الدائم لألمانيا (S/2011/408)، بشأن آثار تغير المناخ على صون السلم والأمن الدوليين. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تكرر تأكيد موقفها من هذا الموضوع.

إن المسؤولية الأساسية للمجلس هي صون السلم والأمن الدوليين على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وأما المسائل الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي موكلة في الميثاق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. إن التعدي المتزايد باستمرار من جانب مجلس الأمن على أدوار ومسؤوليات الكيانات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة يمثل تشويها لمبادئ ومقاصد الميثاق وينتهك سلطاتها ويمس بحقوق العضوية العامة للأمم المتحدة.

وتشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على مدى أهمية عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن ولاية كل منها، كما وردت في الميثاق. أكد قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ على مسؤوليات كل من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، الملقاة على عاتق مجلس الأمن، والمسؤولية عن التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ، المنوطة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودعا الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة، في إطار ولايات كل منها، إلى تكثيف الجهود عند نظرها في

نهج شامل للتصدي للأسباب الأساسية للمشكلة. ولا يمكن لذلك أن يحدث إلا في الأطر ذات الصلة، وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية المستدامة. إن تلك الهيئات هي الأكثر تأهيلا للتصدي لتغير المناخ والمسائل المتصلة به بطريقة موضوعية، ومن خلال التعاون الواجب والمتناسق في التعامل مع الحالات الناشئة عن آثار تغير المناخ.

وتعي الحركة بالكامل الطابع الشديد والعاجل لتغير المناخ وتأثيراته السلبية، وتسلم بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا - والضغط الهائل التي تضعها تلك التأثيرات على القدرات والمؤسسات الوطنية للبلدان النامية.

وتشدد الحركة على أهمية الوفاء بالتعهدات الدولية التي التزم بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو التابع لها. ويجب أن تتخذ الإجراءات من جانب الجميع، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة وقدرات كل بلد. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية تاريخية وخاصة عن خفض الانبعاثات ودعم إجراءات البلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، من خلال تقديم تمويل إضافي ويمكن التنبؤ به، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

وعليه، فإن حركة عدم الانحياز تؤكد على أن قرار المجلس بعقد هذه المناقشة لا ينبغي أن يشكل سابقة، وينبغي ألا تبتثق عنه أية نتائج يمكن أن تقوض سلطات وولايات الهيئات الرئيسية، وعمليات وصكوك عضوية الأمم المتحدة الأوسع التي تتصدى لتغير المناخ.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل

الأرجنتين.

النطاق العالمي على نحو يكفل بقاء ارتفاع متوسط الحرارة في مستوى يتماشى مع ما يتطلبه العلم. ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكون أكثر طموحا في هذا الصدد.

ونؤكد من جديد الحاجة إلى تنسيق الجهود الدولية وحشد الشركاء لمساعدة شبكات المراقبة عن طريق مبادرات إقليمية مثل مشروع مستوى سطح البحر ورصد تغير المناخ في جنوب المحيط الهادئ، ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، ندعو وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى تعزيز نظم الإذاعة الإقليمية لمساعدة المجتمعات الجزرية خلال الكوارث وزيادة فعالية المراقبة في تلك المناطق. وينبغي أن تكفل أي تدابير تتخذ في هذا السياق اعتماد نهج متكامل في الاستجابة للطوارئ البيئية.

ينبغي أن تتضمن الاستجابة لآثار تغير المناخ والكوارث تعزيز إطار عمل هيوغو للحد من الكوارث وكذلك زيادة المساعدات المقدمة للبلدان النامية والدول المتأثرة، بما في ذلك عن طريق جهود مُساندة لتعزيز قدراتها الوطنية والإقليمية المطلوبة لتنفيذ خطط واستراتيجيات التأهب والاستجابة السريعة والتعافي والتنمية.

تود المجموعة أن تشدد على حقيقة أن البلدان النامية لا تزال تعاني من الآثار السلبية لتغير المناخ وتساءل وتيرة وحدة التقلبات المناخية الحادة. إن البلدان النامية هي الأكثر هشاشة أمام تغير المناخ وينبغي تصعيد الدعم للجهود التي تبذلها. وفي هذا الصدد، ننادي بالتنفيذ الكامل والفعال للالتزامات المقطوعة في إطار برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

مسألة تغير المناخ وتصديها لها، بما في ذلك تداعياتها المحتملة على الأمن. إن الهيئتين المختصتين بالتنمية المستدامة هما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئتهما الفرعية، بما فيها لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تري مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه أمر حيوي بالنسبة للدول الأعضاء أن تعزز التنمية المستدامة بموجب مبادئ ريو، وبخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، وأن تنفذ بالكامل جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وما خلصت إليه مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما فيها إعلان الألفية.

كما نشدد أيضا على الدور الحيوي المنوط بالمجتمع الدولي في توفير موارد مالية إضافية ملائمة ويمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية.

ولا نزال عند رأينا في أن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الأساسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وفي ذلك السياق، نود أن نذكر أن أي استجابة ملائمة لهذا التحدي لا ينبغي أن تتصدى لعواقبه فحسب بل أيضا للأسباب الجذرية للمشكلة. وأود أن أشدد على أن هناك حاجة ملحة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة من قِبل البلدان المتقدمة النمو والتخفيف من آثارها بغية تفادي الآثار السلبية لتغير المناخ.

وفي هذا السياق، نشعر بقلق بالغ لغياب أي إشارة واضحة، في إطار المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ، من الدول المتقدمة النمو تفيد بعزمها تحديد فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو. وعلاوة على ذلك، فإن التعهدات الحالية في مجال التخفيف الصادرة عن البلدان المتقدمة النمو المشاركة في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ليست كافية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة على

أخرى في أمريكا الوسطى من بين أكثر المناطق هشاشة وتعرضا لخطر تغير المناخ. ويعاني بلدنا من الأمطار الغزيرة والعواصف والجفاف وتقلبات الطقس الحادة، وكلها أمور تؤثر سلبا على الموارد العامة والقاعدة الاجتماعية والاقتصادية للبلد والحكم الديمقراطي الرشيد فيها.

ولا يقل خطورة عن ذلك وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من الآثار المباشرة لتغير المناخ. إن المشاكل التي تتعرض لها تلك الدول بشكل أساسي تشمل الفيضانات الساحلية، وابتلاع البحر لبعض الجزر، ونقص مياه الشرب، والجفاف الحاد، والخسائر في المحاصيل الزراعية وتزايد حالات الأوبئة وكذلك الخطر على الأرصد السمكية في العديد من المجتمعات في تلك الدول. لقد ذكر فخامة السيد ماركوس ستيفين، رئيس جمهورية فانواتو كل ما سبق وهو يتكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويؤيد بلدي بيانه تماما.

وفي مواجهة وضع كهذا، ينبغي تعزيز الالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو بحيث يمكن إحراز تقدم في المفاوضات الرامية إلى اعتماد فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو، وبالتالي تحقيق هدفها في خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

إن البلدان النامية هي الأكثر تضررا من الآثار السلبية لتغير المناخ وهي في الوقت نفسه التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن خلق تلك المشكلة. ومثال واحد على ذلك، وفق الدراسات العلمية، هو التقديرات التي تقول بأن أمريكا الوسطى ستنتج أقل من ٥,٠ بالمائة من غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠ ولكنها مع ذلك، حتى في الوقت الراهن، إحدى المناطق التي تتأثر أكثر من غيرها بآثار تلك الظاهرة.

وهنا ينبغي التذكير بالالتزام الذي قطعه البلدان المتقدمة على نفسها بأن توفر المساعدة الفنية والمالية للبلدان

ونقول مرة أخرى إن ارتفاع مستوى سطح البحر لا يزال يشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بل ويمثل بالنسبة لبعضها أخطر تهديد لوجودها وقابليتها للحياة.

ستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين مساعيها لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكلاهما في مقدمة أولوياتنا الملحة، وكذلك الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة في كل الهيئات ذات الصلة.

ونكرر بقوة رغبتنا في ألا تشكل مبادرة المجلس لعقد هذه المناقشة سابقة من شأنها تقويض سلطة ولاية الهيئات ذات الصلة والعمليات والصكوك التي تتصدى حاليا لتلك المسائل بكل تعقدها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

**السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): نرحب سيدي الرئيس، بمبادرتكم عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن آثار تغير المناخ على صون السلام والأمن الدوليين.

يواجه العالم الآن واحدا من أخطر التحديات في تاريخه كله. إن تغير المناخ يؤثر بصورة مباشرة على ملايين البشر وكل الأصناف والنظم البيئية بشكل عام. ولطالما حذرنا مختلف المحافل والمنظمات الدولية منذ أعوام طويلة عن آثار تغير المناخ على الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك، وبخاصة في البلدان الموجودة في المناطق الاستوائية أو شبه الاستوائية. لقد كان لهذا آثار سلبية على اقتصادات الكفاف الريفية الصغيرة الحجم في المناطق المهمشة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ونظرا لموقعها الجغرافي ومحيطها الطبيعي ومستويات الفقر والعجز الاجتماعي فيها، تعتبر السلفادور وبلدان

كبيراً من الإرادة السياسية في المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق نتائج إيجابية يمكن رؤيتها في الأجلين المتوسط والطويل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة لأتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحين، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلاً عن أوكرانيا وأرمينيا وجمهورية مولدوفا.

في البداية، أود أن أرحب بمشاركة رئيس جمهورية ناورو في هذه الجلسة، وأشكره على بيانه الهام. كما أشكر الأمين العام وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على عرضيهما.

يعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن لتغير المناخ تداعيات أمنية كبيرة، لأنه يمثل عاملاً مضاعفاً للخطر. فندرة الموارد الطبيعية، والأضرار الاقتصادية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر، وضغوط الهجرة، وتوترات إمدادات الطاقة، يمكن أن تفاقم عدم الاستقرار في الدول الهشة وتشكل ضغطاً على الحوكمة الدولية. ويدرس الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هذه القضايا بالاشتراك مع الأمم المتحدة، لا سيما من خلال فريق إطار الأمم المتحدة بين الوكالات للعمل الوقائي.

النامية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ واعتماد نماذج إنمائية منخفضة الكربون.

من مبادئ القانون الدولي أنه لا يجوز لدولة أن تمارس حقوقها إن كان ذلك يضر بدولة أخرى. يفرض القانون البيئي الدولي قيوداً على السيادة، بمعنى أنه لا يجوز لدولة أن تستخدم أراضيها بطريقة تسبب أضراراً بيئية خطيرة لدول أخرى. تذهب الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى أبعد من هذا المبدأ بإعلانها أن التغير في مناخ الأرض يمثل هماً مشتركاً للبشرية.

في هذا السياق، نرحب بالنداء الذي وجهه رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، السفير أرغويلو ممثل الأرجنتين، إلى الهيئات الرئيسية بالأمم المتحدة لتكرس، في حدود ولاياتها التي يمنحها إياها ميثاق الأمم المتحدة، المزيد من الجهود للتصدي لآثار تغير المناخ وتداعياتها الأمنية.

في هذه الحالة، هناك حاجة ماسة لأن يعترف مجلس الأمن اعترافاً واضحاً بالتهديد الذي يشكله تغير المناخ للسلام والأمن الدوليين، وبالتالي يكون قادراً للاستجابة لتأثيرات هذه الظاهرة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا المجال تحديداً. يؤثر تغير المناخ على النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ويحد منهما، ويضعف هشاشة إقليم الدولة ويضعفها، ويفاقم التدهور البيئي، وبالتالي يمثل مشكلة من مشاكل الأمن البشري.

تشارك السلفادور في العديد من المشاريع والمبادرات على الصعيد الإقليمي بهدف الحد من الهشاشة والتكيف مع تغير المناخ. وتمثل الاستراتيجية الإقليمية لتغير المناخ انعكاساً للهدف المشترك لبلدان أمريكا الوسطى وموقفها المتمثل في التصدي مباشرة للتحدي الذي يشكله تغير المناخ وتداعياته على السكان في المنطقة. نحن نقدر مبادرة مجلس الأمن إلى مناقشة هذا الموضوع المهم، الذي سوف يتطلب قدراً

ومع المضي قدما نحو اتفاق عالمي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يمكن بالفعل اتخاذ تدابير هادفة. ينبغي أن يأتي تقديم الدعم إلى البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا في المقام الأول. وينبغي تعزيز التأهب للكوارث، لأن الآثار الاقتصادية المترتبة عن الكوارث الطبيعية تحد بشكل كبير من التنمية المستدامة، وتزيد بالتالي من عدم الاستقرار ويمكن أن تؤدي إلى الصراع. من الضروري وجود روابط وثيقة بين خطط البلدان الوطنية للتكيف وخططها للتأهب للكوارث، وينبغي تعزيز الاستثمار في مجال التكنولوجيا والابتكارات.

أنتقل الآن إلى الأمن الغذائي. تشكل كفالة الأمن الغذائي لسكان العالم المتزايد عددهم واحدا من التحديات الرئيسية التي يجب أن نتصدى لها كمجتمع عالمي. لانعدام الأمن الغذائي آثاره المحلية والعالمية على السواء. فهو يؤدي إلى تآكل سبل العيش للفرد والأسرة، ويفكك المجتمعات، ويسبب سوء التغذية، ويقوض قدرات الأطفال والدول على تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

يتصدر تغير المناخ الضغوط التي تتصافر لتؤثر على الأمن الغذائي على مدى العقود المقبلة. فهو قد بدأ يؤثر بالفعل تأثيراً كبيراً على المحاصيل الزراعية، والإنتاج الحيواني، وتوفر المياه. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الاتجاهات في المستقبل وأن تجعل من غير المرجح أكثر من ذي قبل أن نحقق الزيادة في إنتاج الغذاء اللازم لإطعام سكان العالم المتزايد عددهم.

تتمثل تكلفة عدم التصدي لتغير المناخ في المزيد من عدم استقرار الإمدادات الغذائية، وزيادة التقلبات في أسعار المواد الغذائية، والمزيد من الضغط على موارد المياه وزيادة الضغوط الناشئة عن الهجرة، وهذه جميعها تهدد الاستقرار

وأود التركيز على مسألتين لمناقشتنا اليوم: ارتفاع مستوى سطح البحر والأمن الغذائي.

يتفق الاتحاد الأوروبي تماما مع الرأي القائل بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين أكثر دول العالم تضررا من تغير المناخ. فعلى وجه الخصوص، تواجه جزر المحيط الهادئ قيودا هيكلية فريدة من نوعها بسبب تضافر بعدها، وصغر حجمها، ومحدودية مواردها الطبيعية، وهشاشتها أمام الأخطار الطبيعية. التكيف مع آثار المناخ أمر حيوي حقاً لمستقبل سكان جزر المحيط الهادئ، بيد أن المحيط الهادئ يمثل أيضا مصدرا حيويا بالنسبة لمستقبل كوكبنا.

للإتحاد الأوروبي شراكة إنمائية طويلة الأمد في منطقة المحيط الهادئ، إذ يوجد ١٥ بلداً و ٤ من البلدان وأقاليم ما وراء البحار التي تنتسب إلى الإتحاد الأوروبي. وقد جرى تناول الأنشطة التي تستهدف المناخ عبر مزيج شامل من سياسات الإتحاد الأوروبي وصكوكه. وندرس حاليا كيفية تعزيز الشراكة الإنمائية بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة المحيط الهادئ.

وحتى قبل فترة طويلة من اختفاء أي جزيرة تحت الماء، فإن التدهور التدريجي قد يجعل بعض الجزر غير صالحة للسكنى. ينبغي أن نفكر في وضع استراتيجية مشتركة للمنطقة بينما ننظر في اتخاذ إجراءات مصممة خصيصا لتلبية احتياجات محددة. وسيكون التنسيق بين الجهات المانحة الدولية والهيئات الإقليمية أمرا حاسما لضمان التنفيذ الفعال.

من شأن درجات الحرارة المتزايدة في العالم أن تضاعف الظواهر المناخية الشديدة مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير الاستوائية، وسوف تصبح آثارها أكثر قوة وتدميرا. وتتميز المناطق الساحلية، حيث توجد أغلب المراكز الحضرية، والنشاط الاقتصادي، والسكان، والبنية التحتية الحيوية، بكونها معرضة للخطر بشكل خاص.

السياسي في دول هشة في الأصل، ويمكن أن تعوق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الأمن الغذائي دعماً نشطاً من خلال السياسات الإنمائية والإنسانية. في آذار/مارس ٢٠١٠، اعتمدنا إطار سياسات يهدف إلى تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجال مكافحة الجوع وسوء التغذية في العالم. تمثل كفالة أن تقوم جميع مساعدات الأمن الغذائي على الممارسات المستدامة بيئياً خطوة حاسمة لتحقيق النجاح.

بما أن من الواضح أن آثار تغير المناخ ستؤثر أكثر ما تؤثر على الأشد هشاشةً، فينبغي إيلاء اهتمام خاص لتمكين الناس والمجتمعات التي تواجه الفقر والجوع بإمكانات محدودة، وكذلك تمكين البلدان والمناطق التي تعرضت لعوامل إجهاد متعددة، والدول الهشة التي تتسم بضعف مؤسساتها، وقابليتها للوقوع في الصراع.

يجب أن يسير العمل بشأن التداعيات الأمنية جنباً إلى جنب مع اتخاذ إجراءات لمواجهة مشكلة تغير المناخ نفسها. سيواصل الاتحاد الأوروبي القيام بذلك في سياق سياساته في مجال العمل بشأن المناخ العالمي، والتنمية، والمعونات الإنسانية، ومنع الصراعات، وإدارة الأزمات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

قبل يومين فقط، أي في ١٨ تموز/يوليه، أقر مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي بضرورة العمل للحد من المخاطر الشاملة الناتجة عن تغير المناخ قبل أن تؤدي

إلى أزمات شاملة. لاحظ المجلس أيضاً أنه ينبغي أن تقوم آليات الإنذار المبكر التابعة للاتحاد الأوروبي برصد تغير المناخ والتدهور البيئي، خاصةً في المناطق المعرضة للخطر، ودعا إلى الاستفادة من العمل المنجز بشأن تغير المناخ والأمن الدولي.

المخاطر الناجمة عن تغير المناخ عديدة، وتؤثر على الأمن والتنمية على السواء. ولا يزال ثمة الكثير جداً من التحليل الذي يتعين القيام به. يمكن أن نقترح مسألتين تستحقان البحث بعمق أكبر: الأمن المائي وإزالة الغابات. يمكن أن تشكل إمكانية الحصول على الماء وتوفير الماء تهديداً كبيراً للأمن البشري وتهديداً للاستقرار الإقليمي، مما قد يؤدي إلى صراعات خطيرة. تشكل الغابات مصدراً رئيسياً للغذاء والمعيشة لمن يقطنون في مناطق الغابات والمناطق المحيطة بها، وتشكل وسيلة أساسية لمكافحة تغير المناخ. قد تؤدي الإزالة الجائرة للغابات، ليس فقط إلى تشريد السكان وتدهور البيئة، ولكن أيضاً إلى أضرار تلحق بالحضارات الأصلية وتراثها الثقافي والروحي.

في الختام، أود أن أؤكد أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً بتوسيع نطاق فهمه لمسألة تغير المناخ والآثار الأمنية المترتبة عنها ودمجها في سياساته الخارجية والأمنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ولذلك فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.